المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي 2020م
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نوفمبر 2020م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي.	5
أولاً. أداء الاقتصاد العالمي والآفاق المستقبلية.	9
1.1- أداء الاقتصاد الكلي العالمي.	9
2.1- التضخم.	10
3.1- أسعار النفط الخام.	11
4.1- أسعار الغاز الطبيعي.	12
5.1- أسواق الأسهم العالمية.	12
ثانيا. أداء و آفاق اقتصاد مجلس التعاون.	15
1.2- أداء الناتج المحلي الإجمالي.	15
2.2- أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.	16
3.2- النمو الربعي المتوقع خلال عام 2020م.	17
4.2- مؤشرات التضخم.	19
5.2- المالية العامة.	20
6.2- الاستثمار الأجنبي المباشر.	24
7.2- التجارة البينية والخارجية.	26
8.2- أسواق المال الخليجية.	30
9.2- التطورات النقدية والمالية.	32
10.2- القوى العاملة.	34
ثالثاً. السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تم اتخاذها من قبل دول مجلس التعاون لمواجهة جائحة كوفيد-19.	38
المصادر	42

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي

تمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، أسوة بالمجتمع الدولي والاقتصاد العالمي ككل، في مرحلة حرجة منذ بداية عام 2020م وذلك نتيجة لتداعيات الجائحة كوفيد-19 وما خلفته من مشاكل اقتصادية ومالية وتجارية ومجتمعية.

وكجزء من الاقتصاد العالمي، واجهت دول مجلس التعاون تحديات اقتصادية واجتماعية متأثرة بالتطورات الاقتصادية والمالية والمجتمعية التي شهدها العالم وخاصة التراجع في أداء الاقتصاد العالمي بأغلب قطاعاته خلال النصف الأول من عام 2020م، الأمر الذي انعكس سلباً على كافة اقتصاديات دول المجلس وأدى إلى انكماش النشاط التجاري والاقتصادي خلال هذه الفترة. إلا أنها بدأت بالتعافي في النصف الثاني من هذا العام، أسوة بما يحدث في الاقتصاد العالمي.

على مستوى الاقتصاد العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي بداية مرحلة التعافي عقب التراجع الملحوظ الذي مر به خلال النصف الأول من العام 2020م نتيجة لانتشار الجائحة كوفيد-19 والتي كان لها تداعيات سلبية كبيرة على المجتمع الدولي تمثلت بانكماش الناتج الكلي للاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع الحركة التجارية والسياحية والأسواق المالية، وارتفاع نسب البطالة، والمشاكل الاجتماعية الجمة التي طالت عشرات الملايين من البشر.

وتشير التوقعات[1] إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.4% عام 2020م، على أن يعود الاقتصاد العالمي إلى مرحلة النمو في عام 2021م، حيث من المتوقع أن يحقق نسبة نمو تبلغ نحو 5.2%.

وأدى التراجع خلال النصف الأول من عام 2020م إلى انتكاسة في مجال تحقيق التقدم المأمول في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030م، وخاصة ما تم تحقيقه من تقدم في قطاعي الصحة والتربية. وبحسب المؤسسات الدولية المعنية سيكون هنالك على الأرجح بداية تعافٍ سريعة، نظراً لرفع كافة القيود المرتبطة بإجراءات العزل العام، لكن التعافي الكامل سيستغرق ما يصل إلى خمسة أعوام. والتعافي المتدرج بحسب مؤسسات التنمية الدولية يتطلب اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير بهدف التخفيف من وطأة الوضع الحالي ودعم مرحلة التعافي التي تتلخص في قيام الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء أو خفض التعرفة الجمركية ورفع المعوقات غير الجمركية التي تعرقل حركة تجارة البضائع العالمية خاصة في الفترة الراهنة.

على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأثرت اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتطورات الاقتصادية والمالية والمجتمعية التي شهدها العالم في عام 2020م وأدت إلى التراجع في أداء الاقتصاد العالمي. وبناء عليه، إن الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 من انكماش الناتج الكلي للاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار النفط، وتراجع الحركة التجارية والسياحية الدولية، وهبوط الأسواق المالية، وارتفاع نسب البطالة، انعكس أيضا على أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون التي شهدت انكماشاً في الأداء الاقتصاد الكلي وفي أغلب القطاعات الإنتاجية والخدمية.

[1] توقعات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020م.

إلا أن الانكماش الاقتصادي وتراجع الحركة التجارية خلال النصف الأول من عام 2020م تبعه في النصف الثاني من العام بداية مرحلة التعافي الأمر الذي يظهر من خلال تراجع نسب الانكماش الاقتصادي، وتحسن أداء الأسواق المالية، والحركة التجارية عموماً. ومن المتوقع عودة النمو الاقتصادي في عام 2021م.

وتحديداً، تشير توقعات المركز الإحصائي الخليجي إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سينكمش بنحو 4.6% في عام 2020م على خلفية التزام دول المجلس بإتفاق تخفيض الإنتاج النفطي بين منظمة أوبك والمنتجين المستقلين في يونيو 2020م، وتعطل نشاط غالبية القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة خلال هذا العام، على أن يعود النمو الاقتصادي في عام 2021م بنحو 1.8% حسب سيناريو متوسط التوقعات للمركز الإحصائي الخليجي. وبطبيعة الحال، كان الانكماش الاقتصادي أعلى في القطاع غير النفطي منه في القطاع النفطي.

أما على مستوى الأداء الربع سنوي، تشير توقعات المركز الإحصائي الخليجي إلى تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون خلال الربع الرابع من عام 2020م، بحيث تنخفض نسبة الانكماش الاقتصادي إلى 3.2%، على أعقاب نسب انكماش اقتصادي عالية بلغت 6.8% و7.7% خلال الربع الثاني والربع الثالث، على التوالي، نتيجة خفض النفقات العامة للحكومة، والإغلاق الجزئي لقطاعات الإنتاج والخدمات، وتقلص أنشطة القطاع الخاص وتفاقم التأثيرات السلبية للجائحة على عدد من مؤسساته لا سيما في قطاعات السياحة والنقل وتجارة التجزئة.

بالنسبة للتضخم، يتسم التغير في المؤشرات العامة لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بالانخفاض نسبياً مقارنة مع المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الاقتصاديات الناشئة والنامية بشكل عام. وفي حين تساعد معدلات التضخم المنخفضة هذه على تشجيع الاستثمار والاستقرار المالي والاجتماعي، قد تشير معدلات التضخم المنخفضة تحت المعدلات المتعارف عليها وحتى والسالبة كما هي الحال في بعض دول المجلس عامي 2019-2020م إلى انخفاض الطلب الإجمالي في الاقتصاد مما يؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي.

بخصوص المالية العامة، تتسم السياسة المالية لدول مجلس التعاون بأنها مرتبطة بالدورة الاقتصادية أو ما يسمى (Pro-cyclical) بحيث يتغير حجم الإيرادات وحجم الإنفاق العام مع التقلبات في أسواق النفط العالمية وتحديداً تغيرات العرض والطلب وبالتالي أسعار النفط وهو الأمر الذي يشير إلى أن اقتصاديات دول المجلس لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية. ونتيجة للجائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية على النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي، شهدت المالية العامة لأغلب دول مجلس التعاون عجوزات كبيرة في الميزانية العامة جراء انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ خاصة خلال الربع الثاني من عام 2020م.

أما بخصوص مؤشرات أسواق المال في دول المجلس، انخفضت بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2020م حيث تكبدت الأسواق خسائر بلغت ذروتها بنهاية شهر مارس، إذ سجل المؤشر المركب لأسواق دول المجلس تراجعاً بنسبة 15.7% بنهاية شهر مارس مقارنة مع الشهر السابق له. وتحسن أداء هذه الأسواق خلال الربع الثاني من العام 2020م مقارنة بالربع الأول مع بدء رفع بعض القيود المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وعودة بعض الأنشطة للعمل، إذ بدأت أسواق المال بالتعافي، وحقق المؤشر العام المركب لأسواق مجلس التعاون نمواً بنسبة 9% بنهاية أبريل، ثم تباطأ النمو بشهر يونيو إلى 0.5% قبل أن يعاود الارتفاع ليبلغ 3.9% بنهاية شهر سبتمبر.

لقد واجهت دول مجلس التعاون تحديات كبيرة، مثلها مثل كافة دول العالم، جراء انتشار جائحة كوفيد-19 وهي كيفية حماية الأرواح والحد من انتشار هذا الوباء، من جهة، والحفاظ على الحركة الاقتصادية وعلى تأمين الأفراد لمعيشتهم وعلى حركتهم ومؤسساتهم التجارية، من جهة أخرى. وتحركت دول المجلس بشكل فعّال وسريع في بداية انتشار الجائحة واتخذت الإجراءات اللازمة بالرغم من احتمالات التداعيات الاقتصادية لذلك، ومن ثم بدأت معظم هذه الدول خلال الربع الثاني

من العام 2020م بتخفيف إجراءات العزل الاجتماعي وغيرها من التدابير وفقا لظروف كل دولة من ناحية معدلات انتشار الوباء.

وسارعت دول مجلس التعاون عموماً كخطوة أولى للتعامل مع هذه التحديات لتمويل القطاع للحد من انتشار الجائحة. وكذلك قامت بتوفير الدعم المالي واتخاذ إجراءات وتدابير عديدة لمساعدة القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر وكبير، لتحافظ على استمراريتها على المدى القصير والمتوسط إلى حين القضاء على هذه الجائحة وعودة الحركة الاقتصادية والتجارية إلى طبيعتها، وكان هذا جزءاً من برامج الحماية الاجتماعية، بشكل عام، وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي هي أكثر عرضة للمخاطر من الشركات الكبيرة. ولا شك أن التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء كان لها تأثيراً مباشراً على النفقات العامة وعلى حجم العجز في الميزانيات العامة لدول المجلس.

وكذلك، اعتمدت دول المجلس سياسات نقدية مناسبة من خلال خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية وضخ الأموال إلى القطاع المالي للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة، هذا إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها لضمان ملاءة القطاع المصرفي والتعامل مع أية انعكاسات لحجم القروض غير العاملة على هذا القطاع.

أولاً.

أداء الاقتصاد العالمي والآفاق المستقبلية.

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي والآفاق المستقبلية

شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً ملحوظاً في بداية العام 2020م نتيجة لانتشار الجائحة كوفيد-19 والتي كان لها تداعيات سلبية كبيرة على المجتمع الدولي تمثلت بتراجع النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي، إضافة إلى تحديات اجتماعية جمة طالت عشرات الملايين من البشر.

ويستعرض هذا التقرير خلاصة هذه الانعكاسات السلبية بجوانبها الرئيسية حيث أنه إضافة إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي انحسرت الحركة التجارية والسياحية، وتراجعت أسواق المال العالمية، وواجهت القطاعات المصرفية عموماً صعوبات كبيرة، وارتفعت أعداد الأفراد تحت خط الفقر المدقع بشكل كبير، وأدى هذا كله إلى تراجع في مجال تحقيق التقدم المأمول في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030م.

1.1- أداء الاقتصاد الكلي العالمي

تأثر أداء الاقتصاد العالمي سلباً وبشكل ملحوظ منذ ظهور جائحة كوفيد-19 في بداية عام 2020م بعد أن كان قد حقق نسب نمو موجبة خلال الأعوام القليلة الماضية، كما هو مبين في الشكل رقم (1). وتشير التوقعات إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 4.4% عام 2020م، على أن تبدأ مرحلة التعافي في عام 2021م حيث من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نسبة نمو تبلغ نحو 5.2%.

شكل رقم (1)

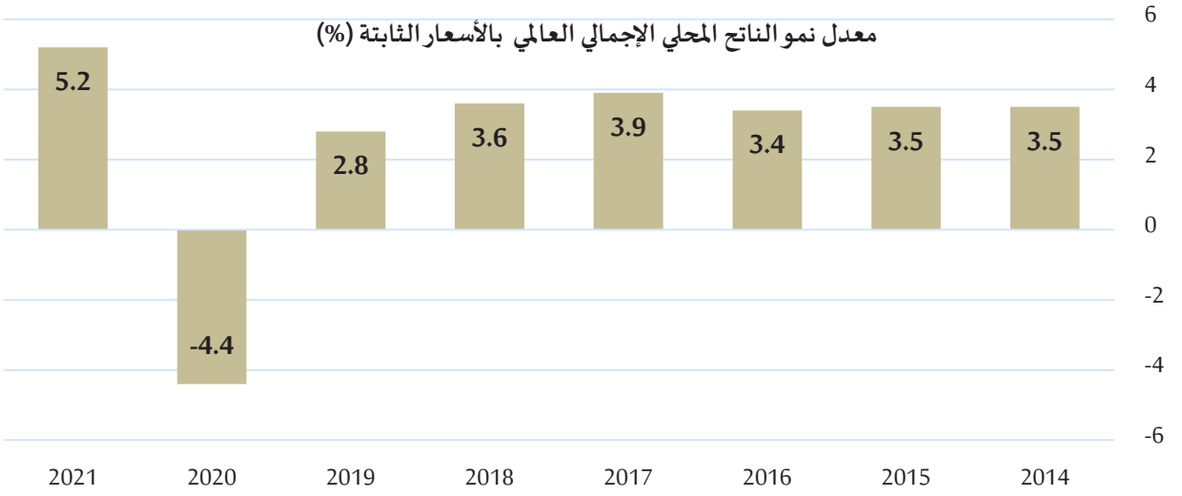

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي). اكتوبر 2020م

وكان لتراجع الاقتصاد العالمي جراء انتشار كوفيد-19 والتطورات في سوق النفط العالمي الأثر البالغ على أسعار السلع الأولية منذ أوائل العام 2020م حيث انخفضت أسعار المعادن بنحو 15% خلال الفترة منذ منتصف يناير حتى نهاية شهر مارس، وانخفضت في نفس الفترة أسعار الغاز الطبيعي بنحو 38%، والنفط الخام بنحو 65%، وذلك لتراجع الطلب على هذه السلع والطلب الإجمالي في الاقتصادي العالمي[2].

أما على مستوى المجموعات الاقتصادية، تشير التوقعات إلى أن كافة هذه الاقتصاديات كمجموعات ستسجل انكماشاً اقتصادياً في عام 2020م يتراوح بين 4.4% على مستوى العالم إلى نحو 8.3% في منطقة اليورو، في حين يتباين أداء بعض

[2] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي أكتوبر 2020م

أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون حيث من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الهند بنحو 10.3% وأن تسجل الصين نمواً بنحو 1.9% في عام 2020م كما يبين الجدول رقم (1).

ورغم تفاوت توقعات المؤسسات الدولية المختلفة، إلا أن النمط الأساسي لنسب النمو هو نفسه، حيث تشير كافة هذه التوقعات إلى انخفاض حاد في الربعين الأولين من عام 2020م نتيجة التأثير المباشر لتداعيات جائحة كوفيد-19، وإلى استئناف النمو في النصف الثاني من العام على أعقاب العودة التدريجية إلى الوضع الطبيعي للنشاط الاقتصادي في كافة دول العالم .

جدول رقم 1: معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي (%)بالأسعار الثابتة خلال عامي 2020م و2021م

الدول	2020م	2021م
الصين	1.9	8.2
الهند	10.3-	8.8
الدول المتقدمة	5.8-	3.9
منطقة اليورو	8.3-	5.2
العالم	4.4-	5.2

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)، أكتوبر 2020م

2.1- التضخم العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي هذا العام معدلات تضخم منخفضة نسبياً حيث تراجعت معدلات التضخم عموماً حول العالم متأثرة بتداعيات كوفيد-19 وأبرزها انخفاض الطلب الإجمالي وما رافقه من انخفاض أسعار النفط. وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم لعام 2020م في الدول المتقدمة سيبلغ نحو 0.8% مقارنة مع 1.4% العام 2019م، على أن يبلغ نحو 1.6% في عام 2021م. وسينخفض معدل التضخم في الاقتصاديات الناشئة والنامية في آسيا من 3.3% عام 2019م إلى 3.2% و2.9% في عامي 2020م و2021م، على التوالي، في حين سينخفض في الاقتصاديات الناشئة والنامية في أوروبا من 6.6% في عام 2019م ليستقر على 5.2% في عامي 2020م و2021م (شكل رقم 2).

شكل رقم (2)

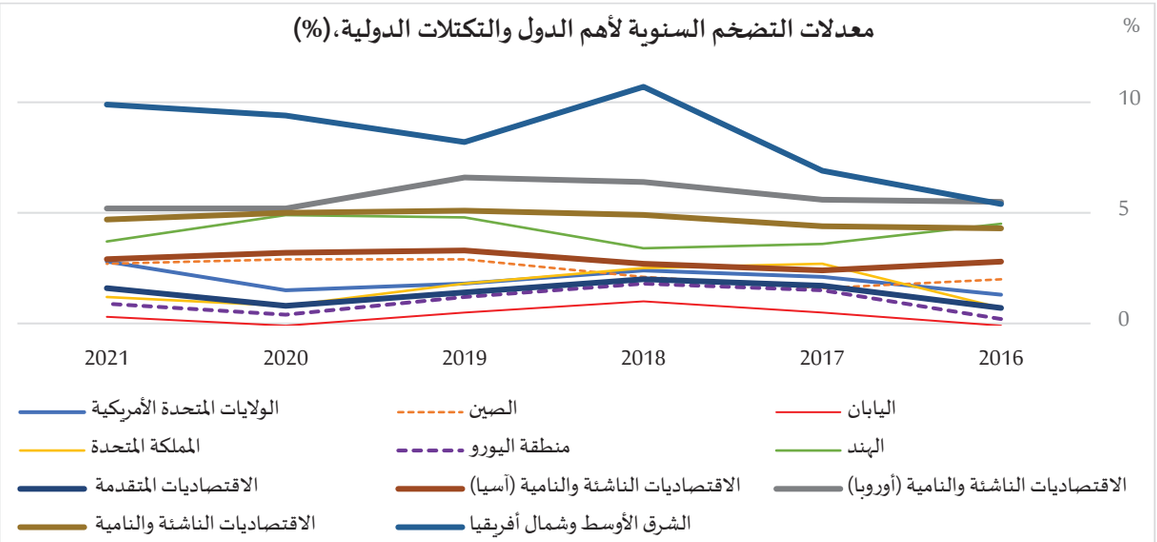

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي). أكتوبر 2020م

3.1- أسعار النفط الخام

بعد مستويات أعلى نسبياً في عامي 2018م و2019م، شهدت أسعار النفط الخام في بداية هذا العام انخفاضاً متواصلاً استمر حتى شهر أبريل حين بلغ سعر برميل نفط برنت نحو 18.4 دولار أمريكي، وذلك نتيجة لانتشار جائحة كوفيد-19. وبدأ التحسن في شهر مايو 2020م كما هو مبين في شكل رقم (3)، مع بدء تحسن الطلب على الطاقة وتراجع في مخزونات النفط الاحتياطية العالمية.

شكل رقم (3)

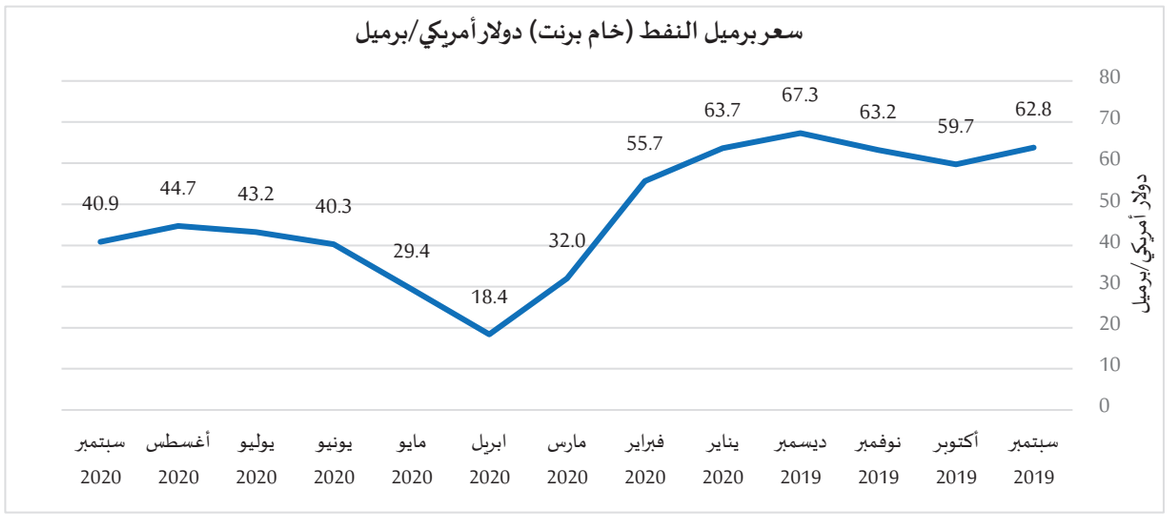

المصدر: إدارة معلومات الطاقة فى الولايات المتحدة الأميركية.https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RBRTE&f=D

4.1- أسعار الغاز الطبيعي

شهدت أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث انخفضت الأسعار في بداية عام 2020م، كما يبين الشكل رقم (4)، إذ بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 1.9 دولار أمريكي لكل mmBtu في يناير 2020م، وواصل انخفاضه في الأشهر الأولى من هذا العام، وقد بلغ أعلى مستوى في شهر أغسطس وبنحو 2.3 دولار أمريكي، ليعاود الانخفاض إلى 1.7 دولار أمريكي في شهر سبتمبر 2020م.

شكل رقم (4)

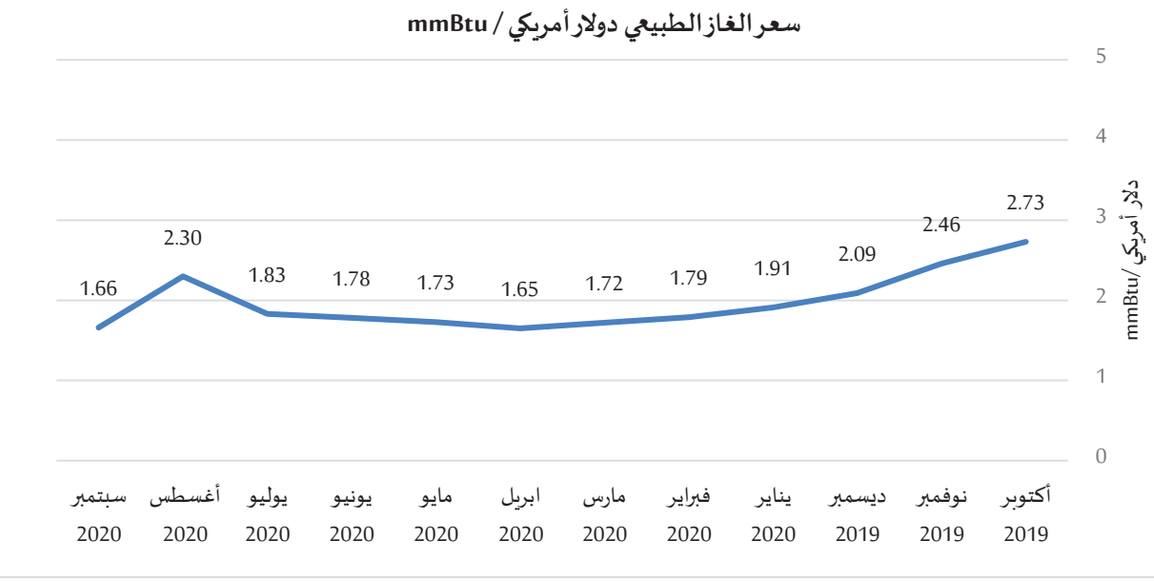

المصدر: ماكروترندز https://www.macrotrends.net/2478/natural-gas-prices-historical-chart

5.1- أسواق الأسهم العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية انخفاضاً حاداً في أوائل العام 2020م متأثرة بتداعيات الجائحة كوفيد-19 قبل أن تبدأ هذه الأسواق مرحلة التعافي استجابة للحوافز الاقتصادية التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار هذه الجائحة. وكما هو مبين في الشكل رقم (5)، كان أداء الأسواق هو الأسوأ في الأسبوع الثالث من شهر مارس، وذلك قبل بدء موجة ارتفاع قوية. وكما هو مبين في الشكل رقم (5) والشكل رقم (6)، سجلت المؤشرات نسب انخفاض كبيرة تراوحت بين 20% لكل من مؤشر ستاندرد أند بورز 500 ومؤشر نيكاي 225، و27.4% لمؤشر داو جونز في نهاية مارس 2020م مقارنة مع نهاية ديسمبر من عام 2019م. قبل استعادة مستوياتها السابقة منذ بداية شهر أبريل بنسب نمو تراوحت بين 2.3% لمؤشر فوتسي 100ونحو 35% لمؤشر ستاندرد أند بورز 500.

شكل رقم (5)

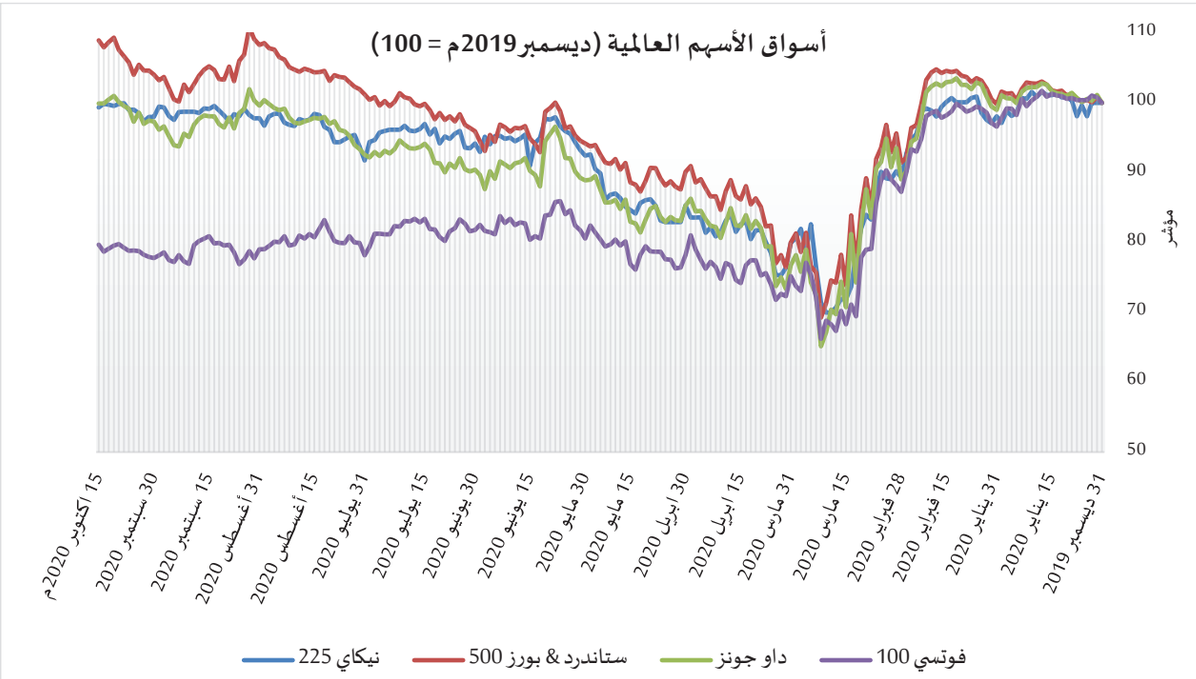

المصدر: منصة ياهو للأسواق المالية: https://finance.yahoo.com/quote/%5EN225/history?p=%5EN225

شكل رقم (6)

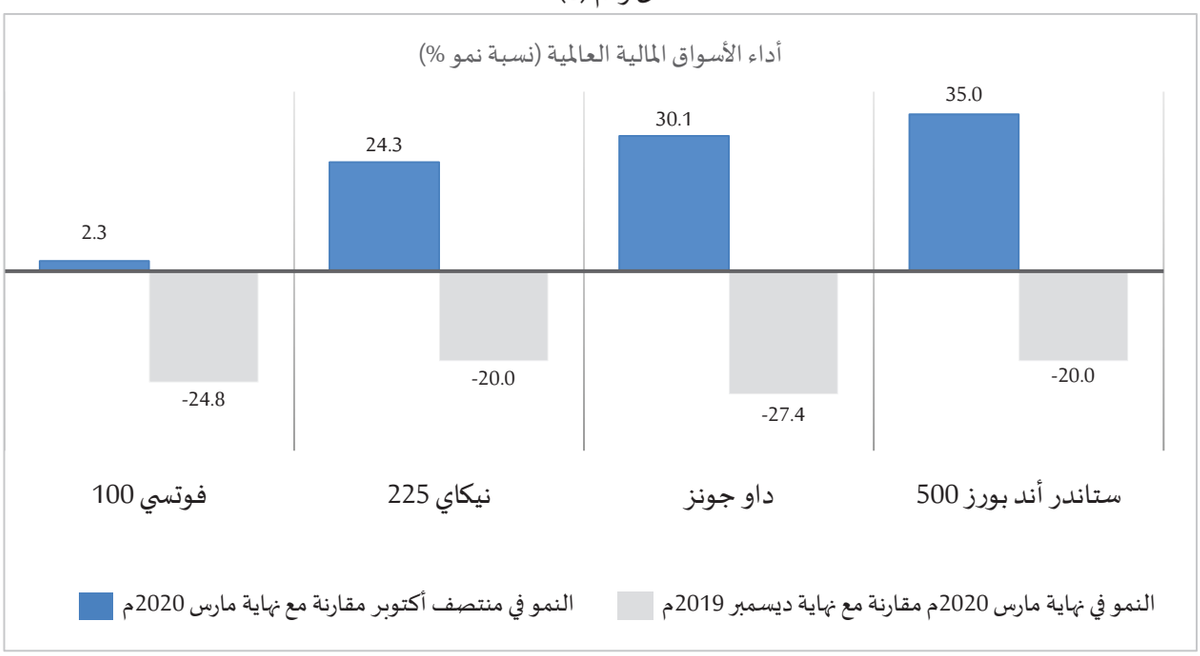

المصدر: منصة ياهو للأسواق المالية:https://finance.yahoo.com/quote/%5EN225/history?p=%5EN225

ثانياً.

أداء وآفاق اقتصاد مجلس التعاون.

ثانيا: أداء و آفاق اقتصاد مجلس التعاون

إن اقتصاديات دول مجلس التعاون هي جزء من الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أداء هذه الاقتصاديات تأثر سلباً بالتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم جراء جائحة كوفيد-19 أوائل هذا العام، حيث شهد الاقتصاد العالمي تراجعاً اقتصادياً كبيراً، كما تم ذكره سابقاً.

وبناء عليه، وحيث أن هذه الجائحة أثرت سلباً على المجتمع الدولي بأسره وأدت إلى انكماش الناتج الكلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، وإلى انخفاض أسعار النفط، وتراجع في الحركة التجارية والسياحية والأسواق المالية، وارتفاع نسب البطالة، فإن هذا انعكس أيضا على أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون.

1.2- أداء الناتج المحلي الإجمالي

تشير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سينكمش بنحو 4.6% في عام 2020م حسب سيناريو متوسط التوقعات، وذلك مقارنة مع التوقعات السابقة للمركز والصادرة في مايو 2020م والتي قدرت نسبة الانكماش بنحو 2.2% (شكل رقم 7). ومما يساهم في تراجع نمو اقتصاد دول المجلس هو التزامها باتفاق تخفيض الانتاج النفطي بين منظمة أوبك والمنتجين المستقلين (يونيو 2020م) واستمرار التعطل لغالبية القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة في العام 2020م.

شكل رقم (7)

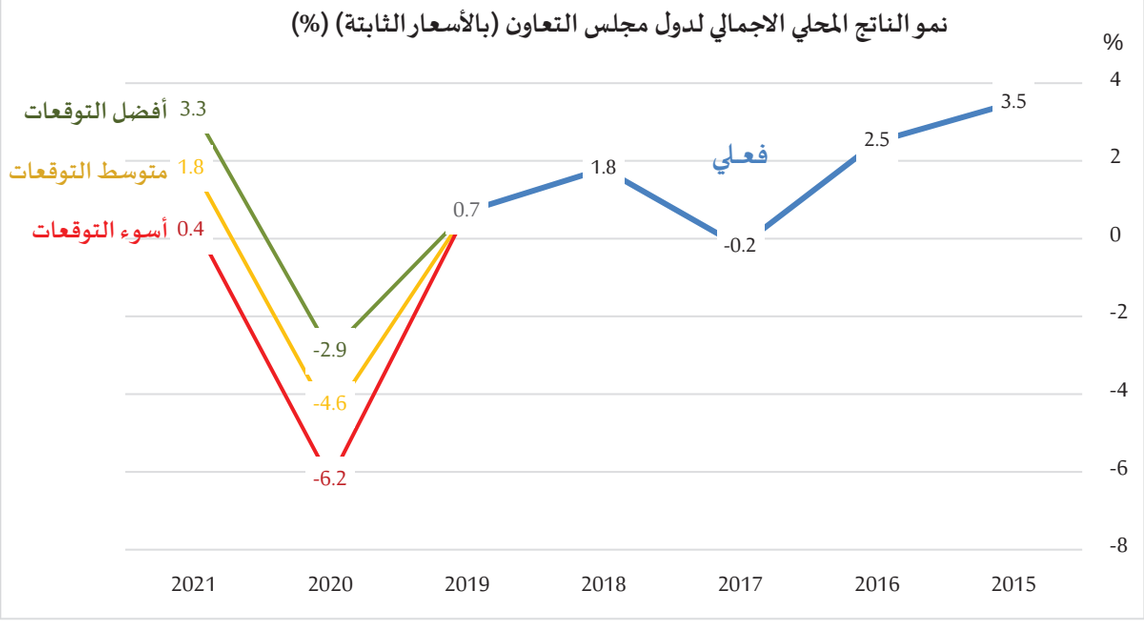

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

2.2- أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شكل القطاع غير النفطي ما نسبته 71% من اقتصاد مجلس التعاون في عام 2019م. وتظهر التنبؤات إلى أن القطاعات غير النفطية سوف تنكمش بدرجة أكبر خلال عام 2020م بسبب استمرار القيود على السفر والتنقل وإغلاق بعض الأنشطة التجارية لمدة أطول من المتوقع.

وبحسب متوسط التوقعات، كما يبين الشكل رقم (8) أدناه، من المتوقع أن يتراجع معدل النمو للقطاع غير النفطي بنسبة 5.7% خلال عام 2020م، وهو معدل انكماش أكبر من المعدل المتوقع (3.2%) في إصدار مايو 2020م. ويأتي قطاع الفنادق والمطاعم في مقدمة القطاعات المتأثرة بالجائحة. حيث من المتوقع أن يستمر التراجع في هذا القطاع حتى نهاية العام 2020م. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع النقل والتخزين ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

ويشكل قطاع الخدمات[3] ما نسبته 49.4% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون، وهو القطاع الذي تتركز فيه المؤسسات الصغيرة والعاملون لحسابهم الخاص. حيث سيؤدي تراجع ثقة المستهلكين وزيادة الادخار الاحترازي إلى تقليل الاستهلاك الأسري وخاصة في السلع المعمرة والكماليات. وهذا سيؤدي بدوره إلى تراجع معدلات الاستثمار حيث ستعمل مؤسسات القطاع الخاص على تقليل تكاليفها وتقليل معدل الانتاج وتسريح العاملين للتأقلم مع انخفاض الطلب، مما سيؤدي إلى دورة جديدة من انخفاض الطلب وتراجع الانتاج.

شكل رقم (8)

نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون (بالأسعار الثابتة) (%)

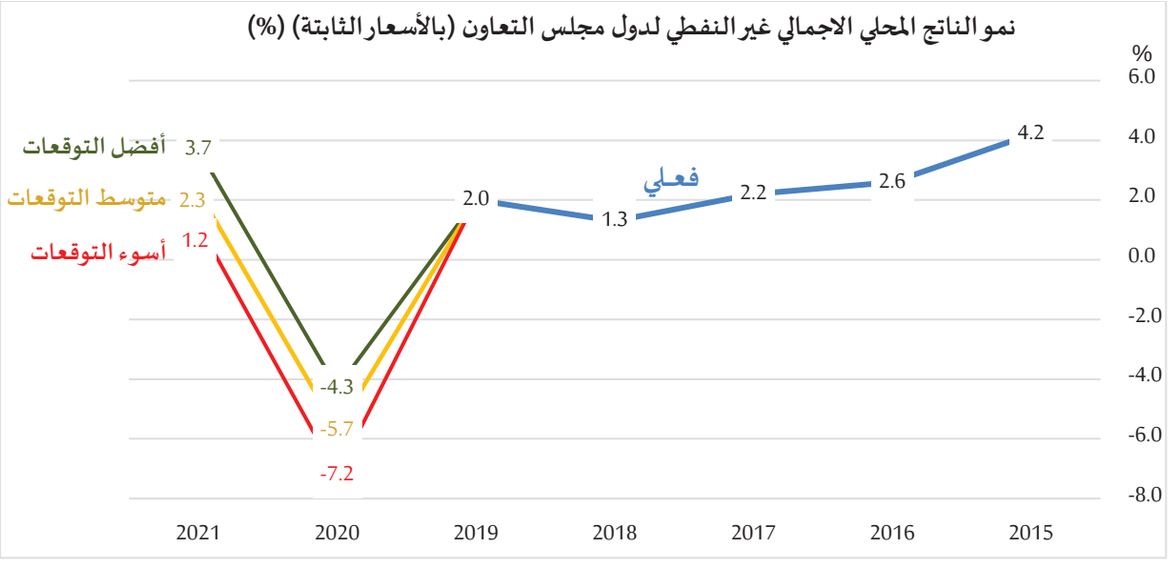

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

[3] قطاع الخدمات يشمل كافة القطاعات الخدمية وهي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والاتصالات، وكذلك المالية والتأمين والخدمات العقارية والخدمات الشخصية والإدارة العامة.

3.2- النمو الربع سنوي المتوقع خلال عام 2020م

انكمش اقتصاد دول المجلس بنسبة 0.8٪ في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالربع المماثل من العام 2019م وذلك نتيجة بدء الإغلاق الجزئي لقطاعات الانتاج والخدمات في شهر مارس 2020م. وكما هو مبين في الجدول رقم (2) تشير التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي إلى أن الاقتصاد الخليجي سيشهد انكماشاً أكبر خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2020م بمعدل 6.8% و7.7%، على التوالي (مقارنة بالربعين المماثلين من العام السابق)، حيث سيتراجع النمو في القطاع النفطي نتيجة التزام دول المجلس بإتفاق خفض الانتاج. إلّا أن القطاع غير النفطي سينكمش بصورة أكبر خلال هذين الربعين نتيجة تقلص أنشطة القطاع الخاص وتفاقم التأثيرات السلبية للجائحة على عدد من مؤسساته لا سيما في قطاعات السياحة والنقل والبيع بالتجزئة وما يترتب عليه من تراجع في الاستهلاك الخاص. وتشير التوقعات إلى انكماش بوتيرة أقل في الربع الرابع من العام 2020م (بمعدل 3.9%) مع إعادة فتح الحدود الدولية وبدء تعافي قطاع النقل وقطاع تجارة التجزئة.

جدول رقم (2): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الربع سنوي لمجلس التعاون بالأسعار الثابتة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق (%)

البند / الفترة الزمنية	2019م				2020م			
						توقعات		
	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4
النمو في الناتج المحلي النفطي	3.0	0.0	-4.0	-5.4	-0.6	-4.5	-6.5	-2.0
النمو في الناتج المحلي غير النفطي	0.5	0.9	2.9	3.2	-0.9	-8.1	-8.4	-3.9
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	1.5	0.8	0.5	-0.1	-0.8	-6.8	-7.7	-3.2

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

على المستوى القطاعي، تأثر العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية في دول المجلس بشكل مباشر بتداعيات كوفيد-19 ومنها قطاع السياحة والذي شهد انخفاضاً كبيراً في أعداد الرحلات الجوية اليومية المغادرة، وأعداد السياح، وبالتالي القيمة المضافة لهذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي. ويبين شكل رقم (9) الانخفاض الكبير في متوسط عدد الرحلات اليومية المغادرة من دول المجلس، فعلى الرغم من نمو إجمالي عدد هذه الرحلات في الربع الثالث بنسبة 194.1% مقارنة بالربع الثاني نتيجة للرفع الجزئي لقيود السفر في دول المجلس، إلا أن نسبة الانخفاض بلغت نحو 80% مقارنة مع الربع الأول من هذا العام.

شكل رقم (9)

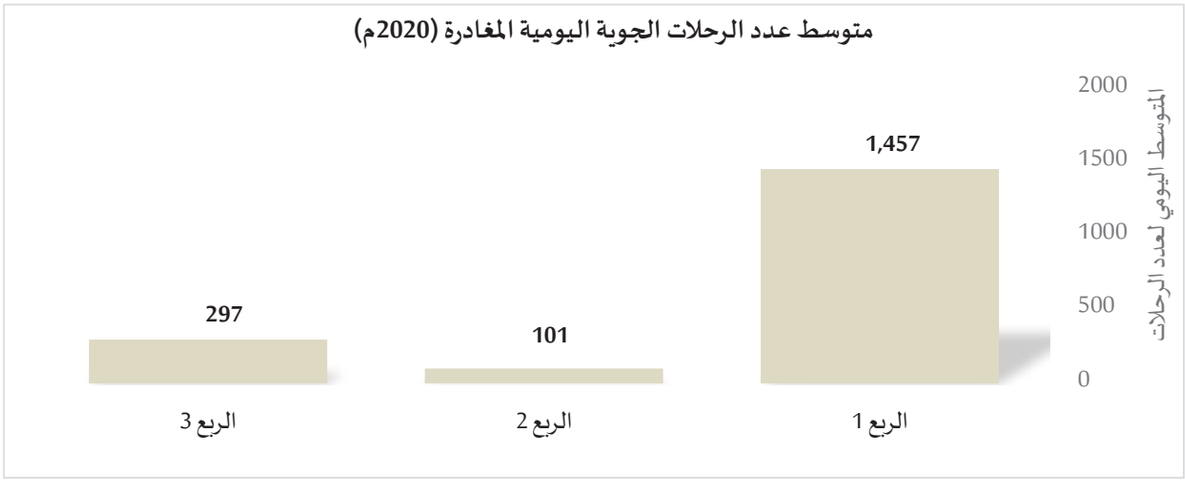

المصدر: ايكاو، https://www.icao.int/safety/Pages/COVID-19-Airport-Status.aspx

وترافق هذا مع انخفاض عدد السياح الدوليين القادمين إلى دول مجلس التعاون خلال النصف الأول من عام 2020م بنسبة كبيرة مقارنة مع النصف الأول من العام السابق[4] كما هو مبين في شكل رقم (10).

شكل رقم (10)

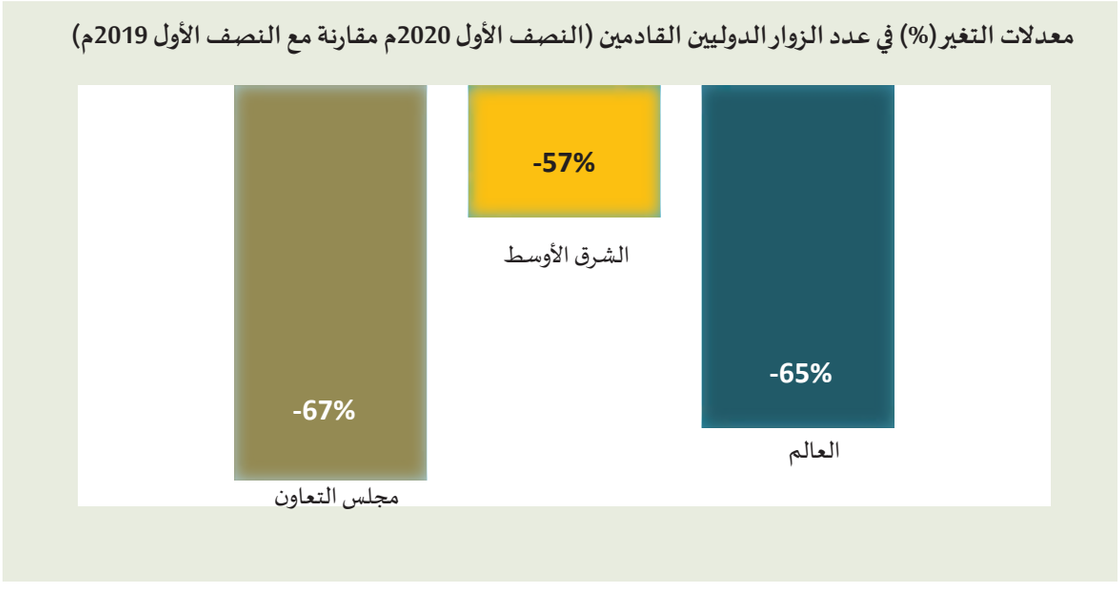

المصدر: منظمة السياحة العالمية، بيانات أولية، وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة تشمل بيانات إمارة دبي فقط

ويعتبر قطاع السفر والسياحة من القطاعات الهامة في اقتصاد مجلس التعاون حيث استأثر بنحو 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي للمجلس في عام 2019م، مقارنة بما نسبته 9% في العام السابق، مسجلاً بذلك نسبة نمو في قيمته المضافة بنحو 6.8%.

[4] وفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية، بيانات أولية، وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة تشمل بيانات إمارة دبي فقط.

وبلغت نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 10% من إجمالي العاملين في دول المجلس في عام 2019م، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع نحو 2.9 مليون عامل، مقارنة مع نحو 2.3 مليون عامل في عام 2018م، بنسبة نمو بلغت 26%.

ويجدر بالذكر هنا أن الآثار السلبية لتراجع حركة الرحلات وأعداد المسافرين والسياح لا تنحصر في هذا الجانب فقط بل تمتد لتشمل كافة الأنشطة المرتبطة مثل أنشطة الفنادق وتأجير السيارات والمطاعم التي شهدت بدورها تراجعاً كبيراً.

4.2- مؤشرات التضخم

يتسم المؤشر العام لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بالانخفاض نسبياً مقارنة مع المعدلات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الاقتصاديات الناشئة والنامية بشكل عام. وتشير توقعات المركز الإحصائي الخليجي[5] إلى ارتفاع معدلات التضخم في عام 2021م ولكن بشكل طفيف (شكل رقم 11)، على أعقاب انخفاض نسبي عام 2020م مقارنة مع السنوات السابقة. وتساعد معدلات التضخم المنخفضة هذه على تشجيع الاستثمار والاستقرار المالي والاجتماعي عموماً. ولكن يجدر بالذكر أن معدلات التضخم المنخفضة تحت المعدلات المتعارف عليها دولياً وحتى والسالبة كما هي الحال في بعض دول المجلس عامي 2019-2020م قد تشير إلى انخفاض الطلب الإجمالي في الاقتصاد مما يؤثر سلباً على عملية النمو الاقتصادي.

شكل رقم (11)

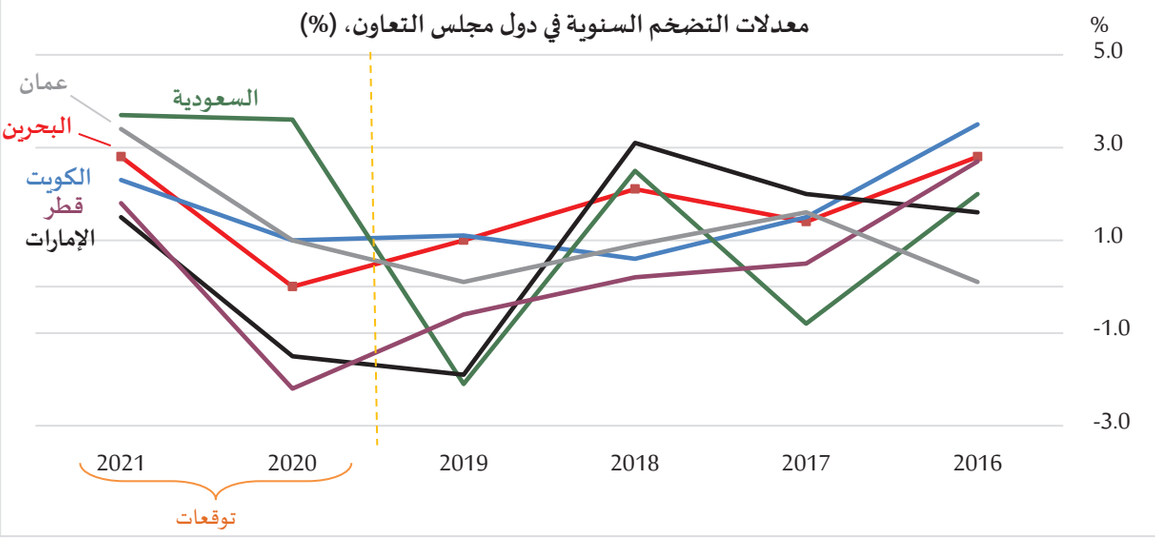

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

[5] توقعات معدل التضخم للمملكة العربية السعودية لم تأخذ بالاعتبار زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%.

5.2- المالية العامة

تتسم السياسة المالية لدول مجلس التعاون بأنها تتغير بنفس اتجاه الدورة الاقتصادية أو ما يسمى (Pro-cyclical) بحيث يتغير حجم الإيرادات وإجمالي الإنفاق العام وفقاً للتقلبات في أسعار النفط في الاسواق العالمية، وهو الأمر الذي يشير إلى أن اقتصاديات دول المجلس لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية. فكما يبين شكل رقم (12) تتجه هذه الدول إلى السياسات المالية الانكماشية لدى انخفاض أسعار النفط وتراجع حجم الإيرادات.

شكل رقم (12)

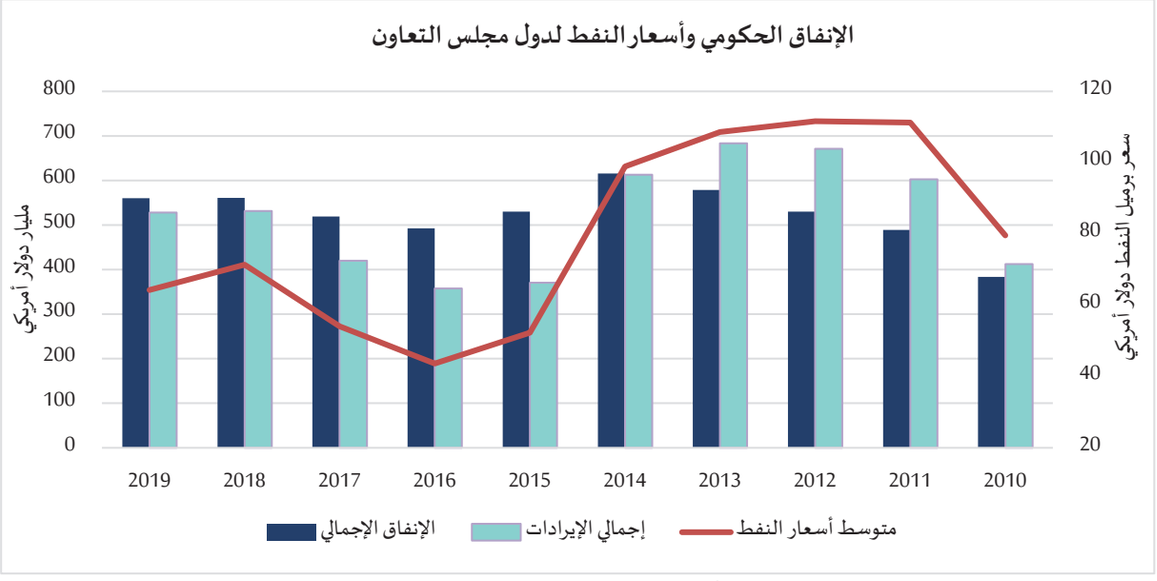

المصدر: وزارات المالية في دول مجلس التعاون، وسعر النفط وفقاً لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وكذلك، يبين شكل رقم (13) هيكلة إجمالي الإيرادات لدول المجلس وأن الإيرادات النفطية لا زالت تلعب الدور الأكبر في المالية العامة للدول الأعضاء، وإن كانت بدرجات متفاوتة. ففي حين تشكل هذه الإيرادات ما يقارب 90% من إجمالي الإيرادات في دولة الكويت، شكلت هذه الإيرادات نحو 41% من إجمالي الإيرادات في دولة الإمارات العربية المتحدة عامي 2018م و2019م. ويجدر بالذكر أن مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات شهدت انخفاضاً كبيرا في السنوات القليلة الماضية مقارنة بمعدلاتها في عام 2010م لدول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء دولة الكويت التي حافظت على نفس النسب خلال السنوات العشر الماضية، ودولة قطر التي ارتفعت فيها مساهمة القطاع النفطي بشكل ملحوظ منذ عام 2015م.

شكل رقم (13)

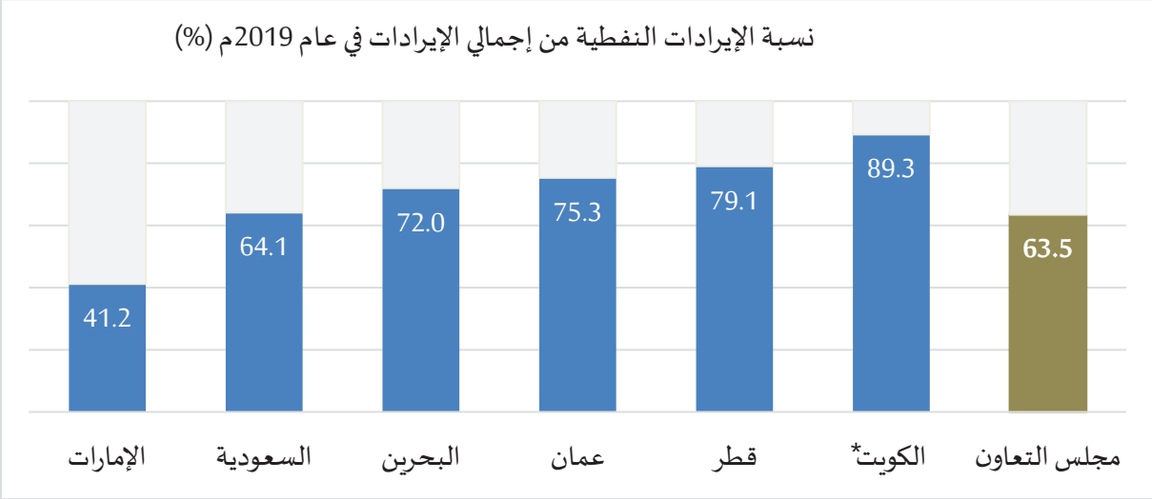

المصدر: وزارات المالية في دول مجلس التعاون.

* بيانات دولة الكويت تمثل سنة مالية وليست سنة تقويمية.

أما بالنسبة للفائض/العجز في الميزانية العامة، سجلت دول مجلس التعاون في عام 2019م عجوزات في الميزانية العامة باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر اللتان سجلتا فائضاً، كما هو مبين في شكل رقم (14). ونجمت العجوزات في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان عن الارتفاع الكبير في الإنفاق العام وذلك رغم ارتفاع إجمالي الإيرادات في هذه الدول بشكل عام.

شكل رقم (14)

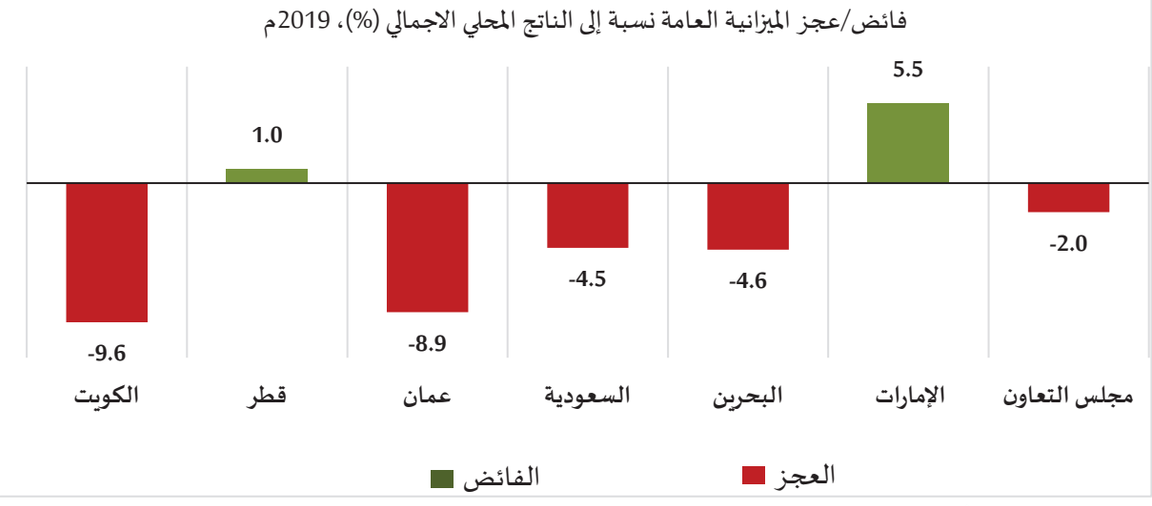

المصدر: وزارات المالية في دول مجلس التعاون.

أما بالنسبة لعام 2020م، ونتيجة للجائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية على النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي، شهدت المالية العامة لكل من دول مجلس التعاون منفردة تقلبات حادة جراء تأثر الإيرادات الحكومية والإنفاق العام بشكل ملحوظ.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، انخفض عجز الميزانية خلال الربع الأول من عام 2020م بنحو 64% عن العجز في الربع الرابع من عام 2019م، وذلك نتيجة انخفاض الإنفاق العام بنحو 27% خلال نفس الفترة. إلا أن قيمة العجز ارتفعت بشكل كبير جداً في الربع الثاني من عام 2020م بنحو 220% عن قيمة العجز خلال الربع الأول من العام وذلك جراء انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بنحو 30% وارتفاع الإنفاق بنحو 8% (شكل رقم 15).

شكل رقم (15)

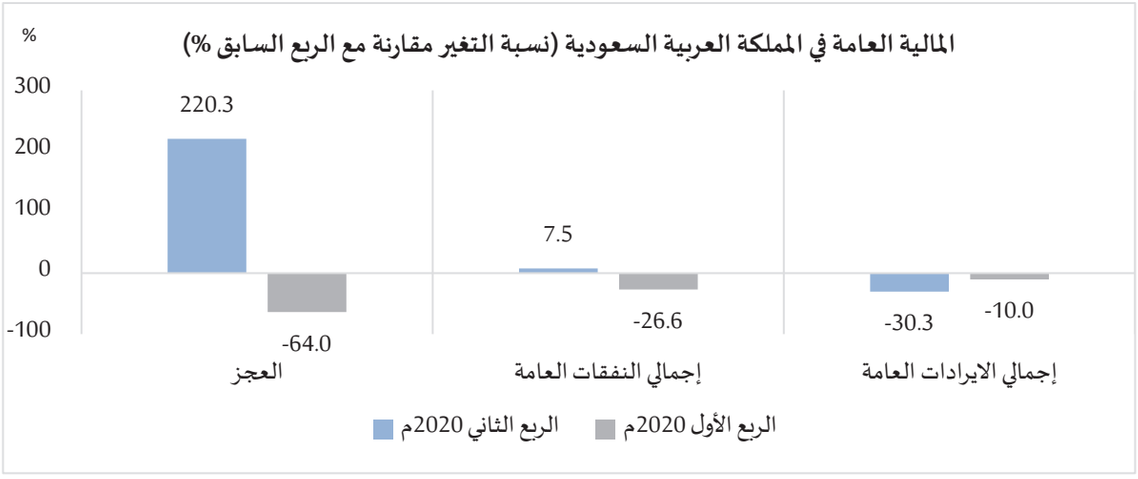

المصدر: وزارة المالية –المملكة العربية السعودية.

وشهدت سلطنة عمان نمطاً مماثلاً حيث انخفض العجز في الربع الأول بنحو 97% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2019م وذلك جراء انخفاض الإنفاق العام بنحو 26% وارتفاع الإيرادات بنحو 4%. أما في الربع الثاني من عام 2020م فلقد ارتفع العجز بشكل غير مسبوق بنحو 2271% بالمقارنة مع الربع الأول من العام وذلك جراء ارتفاع النفقات العامة بنحو 16% وانخفاض إجمالي الإيرادات بنحو 16% خلال نفس الفترة، حيث بلغ العجز ما يفوق 2.3 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 95 مليون دولار خلال الربع الأول من العام (شكل رقم 16).

شكل رقم (16)

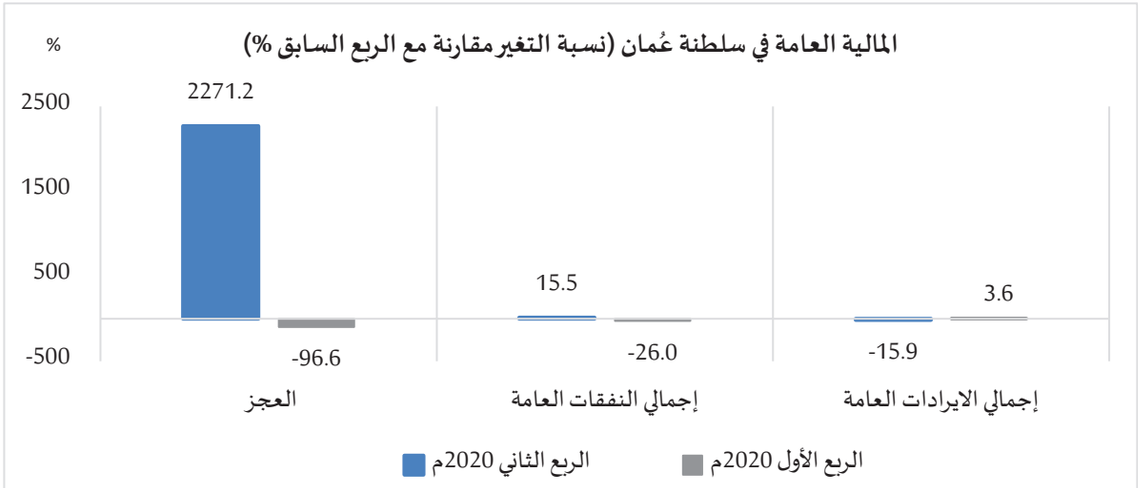

المصدر: البنك المركزي العماني، النشرة الإحصائية الفصلية اصدار سبتمبر2020م.

وكذلك الحال في دولة قطر حيث انخفض العجز في الربع الأول من عام 2020م بنحو 92% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2019م جراء انخفاض النفقات العامة بنحو 12%. أما في الربع الثاني من عام 2020م فلقد ارتفع العجز بنحو 193% بالمقارنة مع الربع الأول من العام، وذلك جراء انخفاض إجمالي الإيرادات بنحو 5% (شكل رقم 17).

شكل رقم (17)

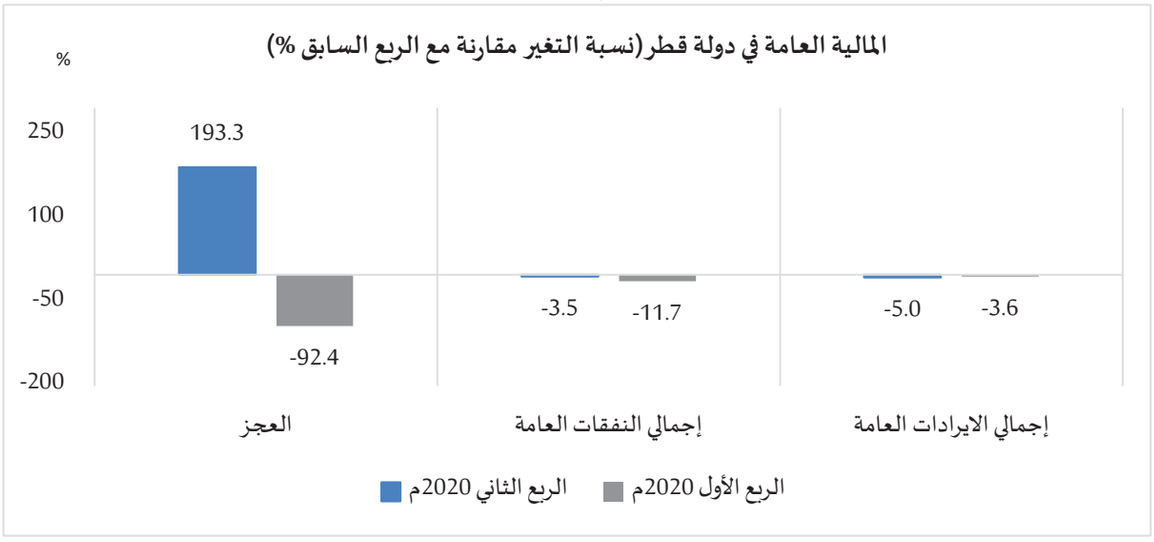

المصدر: وزارة المالية –دولة قطر.

ولكن دولة الكويت اختلفت عن الدول الأخرى في مجلس التعاون المذكورة أعلاه حيث أن العجز ارتفع في الربع الأول من عام 2020م بنحو 246% جراء الارتفاع الكبير في النفقات العامة بنحو 75%، ورغم ارتفاع الإيرادات العامة بنحو 15% (شكل رقم 18).

شكل رقم (18)

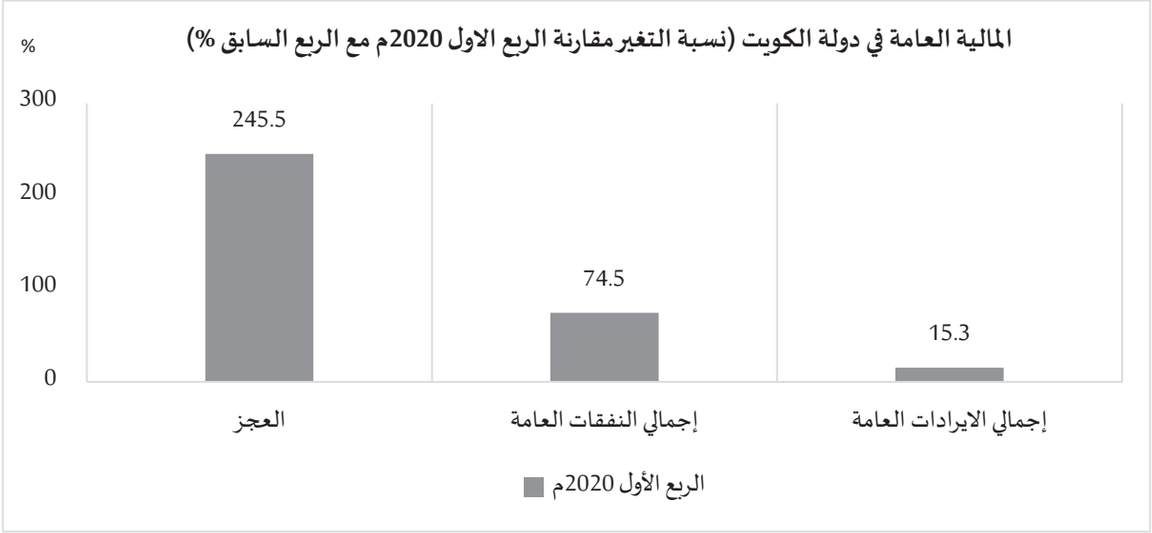

المصدر: وزارة المالية –دولة الكويت.

6.2 - الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرة حول اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم وحصة مجلس التعاون

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ما مقداره 497 مليار دولار أمريكي تقريبا مع نهاية العام 2019م، مشكلاً ما نسبته 1.4% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وفي نفس العام، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون ما مقداره 20 مليار دولار أمريكي تقريبا (1.3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في العالم). ويشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ما نسبته 30% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي لكتلة مجلس التعاون خلال الفترة 2015-2019م.

جدول رقم 3: أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المجموعات الدولية خلال العام 2019م

مليار دولار أمريكي

المجموعات الدولية	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد		تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	
	القيمة	% من العالم	القيمة	% من العالم
العالم	**36,470.1**		**1,539.9**	
الدول المتقدمة	24,285.7	66.6	800.2	52.0
الدول النامية	11,311.6	31.0	684.7	44.5
الدول الأقل تنمية	376.3	1.0	21.1	1.4
الاقتصادات الانتقالية	872.9	2.4	54.9	3.6
الاقتصادات الناشئة	11,226.4	30.8	680.2	44.2
مجلس التعاون	**497.2**	**1.4**	**20.2**	**1.3**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أغسطس 2020م

ملاحظة: هناك تكرار لبعض الدول في بعض المجموعات الدولية لذا إجمالي المجموعات لا يشكل مجموع العالم.

وقد شهد معدل نمو أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون استقرارا خلال العامين 2018م و2019م عند معدل 4.2%، وذلك بعد فترة تراجع في النمو خلال 2011-2017م. ويأتي ذلك في الوقت الذي شهد العالم فيه نمواً في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال العام 2019م بلغ ما نسبته 10.7%، وكذلك في الاقتصادات الناشئة التي شهدت نمو أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 6.4% خلال نفس العام (شكل رقم 19).

شكل رقم 19

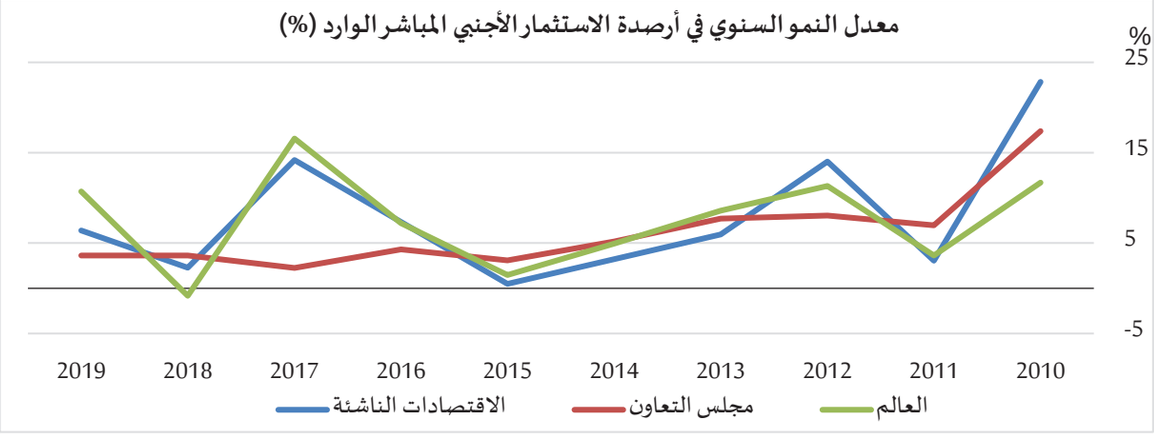

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أغسطس 2020م.

اتجاهات وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون من خارج كتلة المجلس 413 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 86.6% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كتلة المجلس في عام 2018م، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من داخل مجلس التعاون 13.4%. وتصدّر الاتحاد الأوروبي أبرز الشركاء في الاستثمار الأجنبي المباشر بمجلس التعاون بحصة 28.1%، تليه الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.5%، ثم المملكة المتحدة بنسبة 8.6%، في حين بلغت حصة الصين واليابان 1.9% و1.8%، على التوالي.

جدول رقم 4: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون حسب أهم الشركاء خلال العام 2018م

مليار دولار أمريكي

أهم الشركاء	القيمة	%
أرصدة الاستثمار المباشر الوارد من خارج مجلس التعاون	**412.9**	**100.0**
منه أكبر عشرة شركاء	177.8	43.1
الولايات المتحدة الأمريكية	39.3	9.5
المملكة المتحدة	35.4	8.6
ايطاليا	22.7	5.5
مملكة هولندا	21.5	5.2
سويسرا	16.6	4.0
المانيا	9.8	2.4
فرنسا	8.6	2.1
برمودا	8.4	2.0
الصين	8.0	1.9
اليابان	7.4	1.8
دول أخرى	235.1	56.9
الاتحاد الأوروبي	**116.0**	**28.1**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، والبنك الدولي.

وتستقطب المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون، حيث بلغ رصيدها خلال عام 2019م ما قيمته 236 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 47.5% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 31%. وقد حققت سلطنة عمان أكبر نمو بين دول المجلس في زيادة أرصدة الاستثمار الأجنبي الوارد خلال عام 2019م بمعدل 12.4%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو بلغ 9.8%.

جدول رقم5: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون حسب دول المجلس خلال العام 2019م

الدولة	مليار دولار أمريكي	معدل النمو السنوي خلال عام 2019 (%)	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)
دولة الإمارات العربية المتحدة	154.1	9.8	36.6
مملكة البحرين	30.1	3.2	78.0
المملكة العربية السعودية	236.2	2.0	29.8
سلطنة عمان	30.9	12.4	40.5
دولة قطر	31.1	-8.3	17.7
دولة الكويت	14.9	2.1	11.1
مجلس التعاون	**497.2**	**4.2**	**30.3**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي، والبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي.

اتجاهات وأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في مجلس التعاون

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من داخل كتلة مجلس التعاون ما مقداره 64 مليار دولار أمريكي في عام 2018م، مشكلاً ما نسبته 13.4% تقريبا من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون. وتتصدر مملكة البحرين دول المجلس المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر البيني بنسبة 31.1%، تليها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 27.4% و18.7% على التوالي.

وتتصدر دولة الكويت دول المجلس المرسلة للاستثمار الأجنبي المباشر داخل كتلة المجلس بنسبة 27.0%، تليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة 23.8% و22.5% على التوالي.

جدول رقم 6: أرصدة الاستثمار المباشر البيني في مجلس التعاون حسب الدول الأعضاء خلال العام 2018م [6]

مليار دولار أمريكي

	أرصدة الاستثمار المباشر البيني الوارد إلى:-		أرصدة الاستثمار المباشر البيني الصادر من:-	
الدولة الشريكة	القيمة	%	القيمة	%
دولة الإمارات العربية المتحدة	12.0	18.7	15.5	23.8
مملكة البحرين	20.0	31.1	7.0	10.8
المملكة العربية السعودية	17.6	27.4	14.6	22.5
سلطنة عمان	5.9	9.2	2.1	3.3
دولة قطر	1.3	2.1	8.2	12.6
دولة الكويت	7.3	11.4	17.6	27.0
المجموع	**64.1**	**100.0**	**64.9**	**100.0**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

7.2- التجارة البينية والخارجية

ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات السلعية البينية نحو 2.1% خلال الفترة 2012-2019م، الأمر الذي يعزى إلى ارتفاع قيمة إعادة التصدير البيني بنحو 4.7%، وارتفاع قيمة الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية بنحو 3.9%، في حين انخفضت صادرات النفط والغاز البينية نحو 4.1% خلال نفس الفترة (شكل رقم 20).

[6] الفرق أرصدة الاستثمار البيني الوارد والصادر في دول مجلس التعاون حوالي 1٪ هو أقل بكثير من التباين الإحصائي المقبول. ويرجع السبب في الاختلاف البسيط لعدد من الأسباب، وبشكل رئيسي إلى حقيقة أن بيانات الاستثمار الصادر لبعض دول المجلس لا تشمل الاستثمار المباشر فحسب، بل تشمل أيضًا الاستثمار في الحافظة.

شكل رقم (20)

الصادرات البينية (مليار دولار أمريكي)

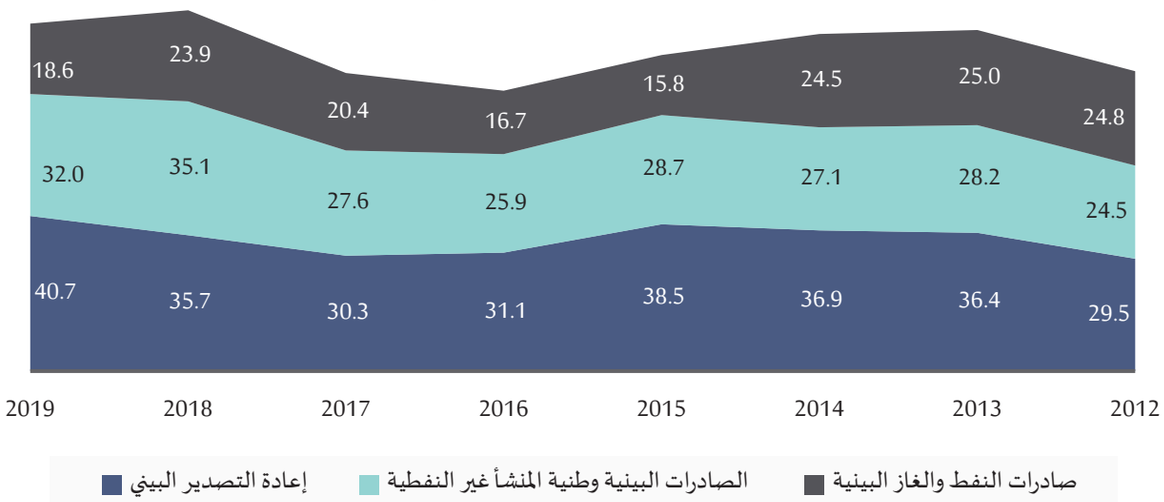

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

ويجدر بالذكر أن هذا الأداء للفترة 2012م-2019م ككل يخفي تقلبات وعدم استقرار في معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة كل على حدة، ويعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية المذكورة أعلاه، إذ يبين الشكل رقم (21) أن إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية البينية، يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية، في حين أن المساهمة الأقل هي لصادرات النفط والغاز البينية.

شكل رقم (21)

متوسط معدل النمو السنوي للصادرات البينية (2012-2019م)

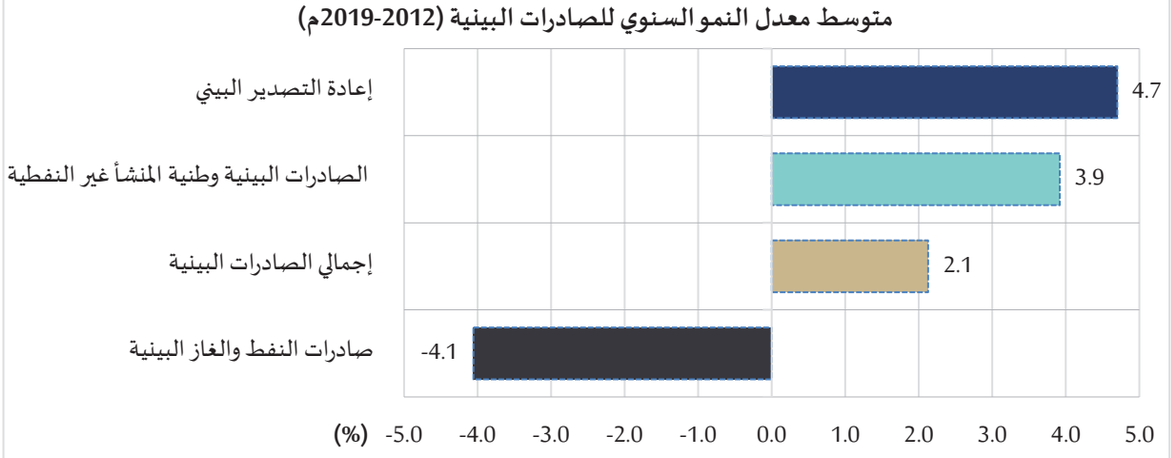

المصدر : المركز الإحصائي الخليجي

وحافظت كل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية على مساهمتها النسبية السنوية خلال الفترة 2012م-2019م حيث استأثرت إعادة التصدير البيني على النسبة الأعلى بنحو 37.5% عام 2012م ونحو 44.6% في عام 2019م، كما يبين شكل رقم (22).

شكل رقم (22)

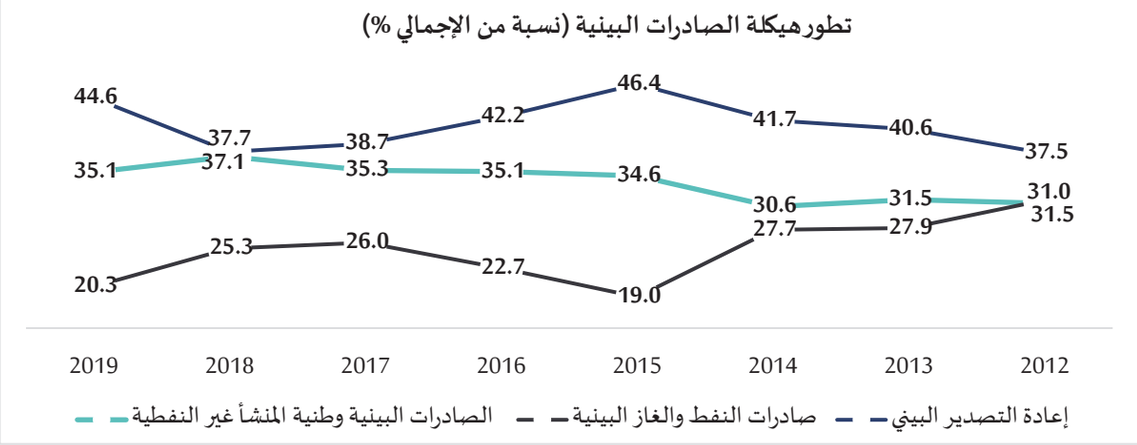

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية فلقد أتت ثانياً بنسب مساهمة بنحو 31% في بداية هذه الفترة ونسبة 35.1% عام 2019م، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 4 نقاط مئوية.

أما صادرات النفط والغاز فمساهمتها هي الأقل في إجمالي الصادرات البينية وتشير البيانات إلى انخفاض هذه المساهمة إلى نحو 20.3% في عام 2019م، مقارنة مع نحو 31.5% في عام 2012م.

بالنسبة للتجارة الخارجية، يبين الشكل رقم (23) أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون إلى العام الخارجي شهدت تذبذباً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية خاصة فيما يتعلق بالصادرات الوطنية النفطية والتي انخفضت بشكل كبير بنحو 45% في عام 2015م نتيجة انخفاض أسعار النفط. أما الصادرات الوطنية غير النفطية فلقد شهدت أيضا تفاوتاً ولكن بشكل أقل حدة وكانت النسبة الوحيدة العالية نسبياً هي 16.8% في عام 2018م، في حين ارتفعت بشكل طفيف في عام 2014م وعام 2017م بنحو 0.9% و2.3%، على التوالي.

شكل رقم (23)

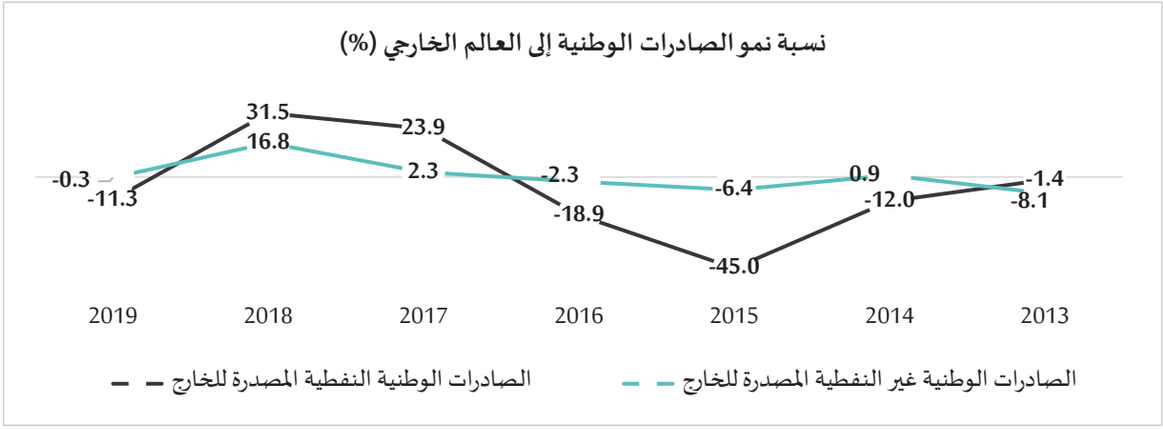

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

بالنسبة للشركاء التجاريين الذين يستوردون السلع من دول مجلس التعاون، يبين شكل (24) أن الصين هي أكبر مستورد لصادرات دول مجلس التعاون إذ تستورد منفردة نحو 17.4% من هذه الدول، تليها اليابان بنحو 12.9%، والهند بنحو 12.1%.

شكل رقم (24)

أهم دول مستوردة لإجمالي السلع المصدرة من دول مجلس التعاون

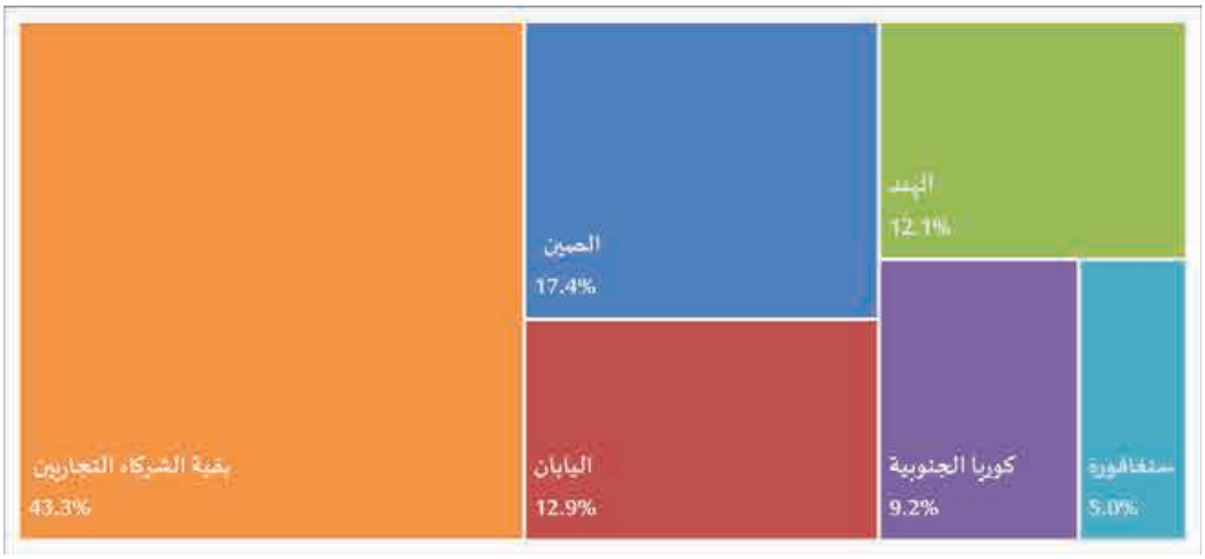

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

أما بالنسبة للدول التي تستورد السلع وطنية المنشأ غير النفطية من دول المجلس، يتبين بأن اليابان تخرج تماماً من مجموعة العشرة دول الأكثر استيرادا من دول المجلس، حيث تأتي الصين في المرتبة الأولى بنحو 13.4%، تليها الهند بنحو 12.5%، كما يبين شكل رقم (25).

شكل رقم (25)

أهم الدول المستوردة للسلع وطنية المنشأ غير النفطية من دول مجلس التعاون

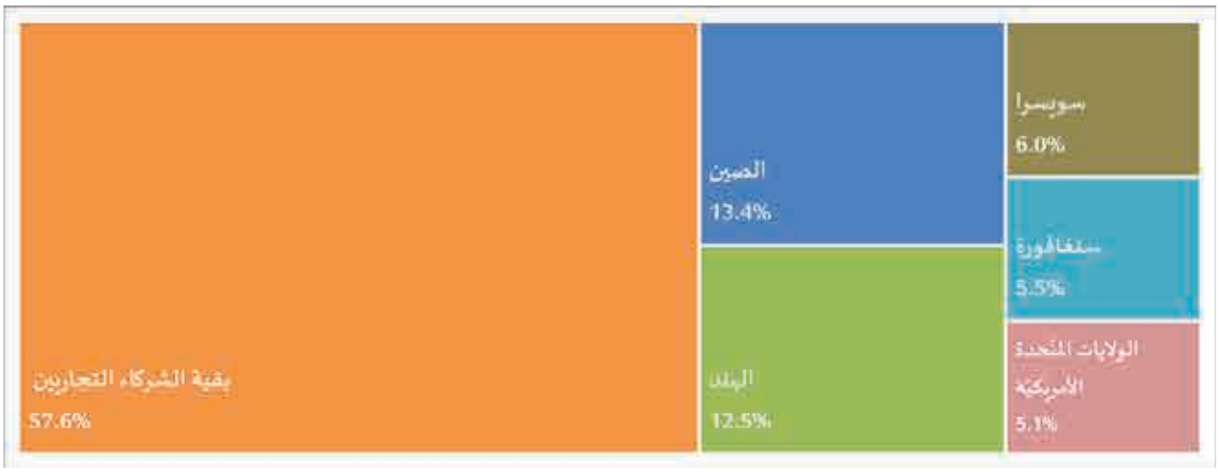

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

ويجدر بالذكر أن الشركاء التجاريين الخارجيين يستوردون الجزء الأكبر من الصادرات الوطنية غير النفطية لمجلس التعاون، في حين لا زالت الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية تشكل نسبة قليلة نسبياً. فعلى سبيل المثال، بلغت الصادرات الخارجية غير النفطية نحو 76.1% من إجمالي الصادرات الوطنية غير النفطية في عام 2019م، مقارنة مع نحو 23.9% للصادرات البينية غير النفطية، كما يبين شكل رقم (26).

شكل رقم (26)

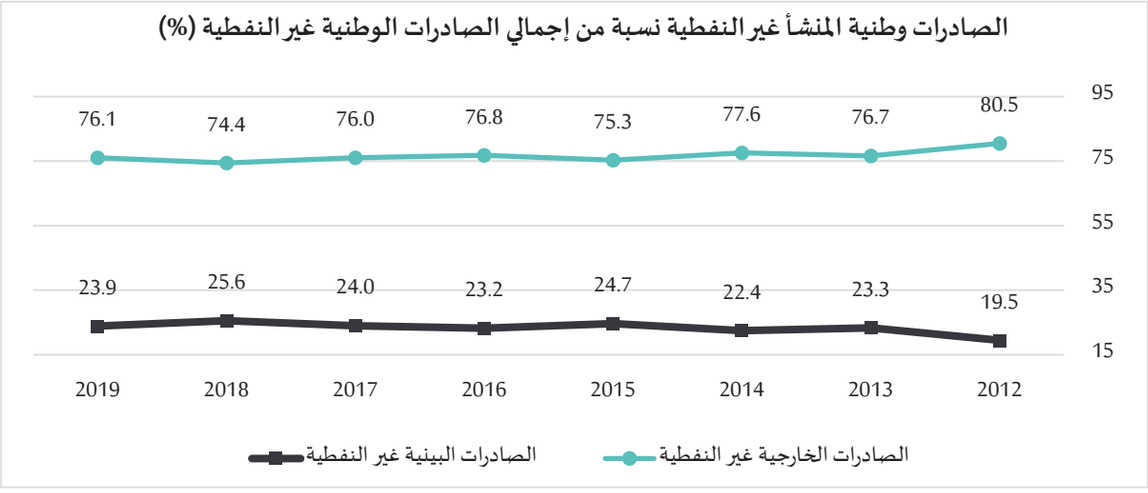

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

ويبين شكل رقم (27) قيمة الصادرات الوطنية البينية غير النفطية بالمقارنة مع قيمة هذه الصادرات إلى كل من أكبر الدول المستوردة لهذه السلع من دول مجلس التعاون.

شكل رقم (27)

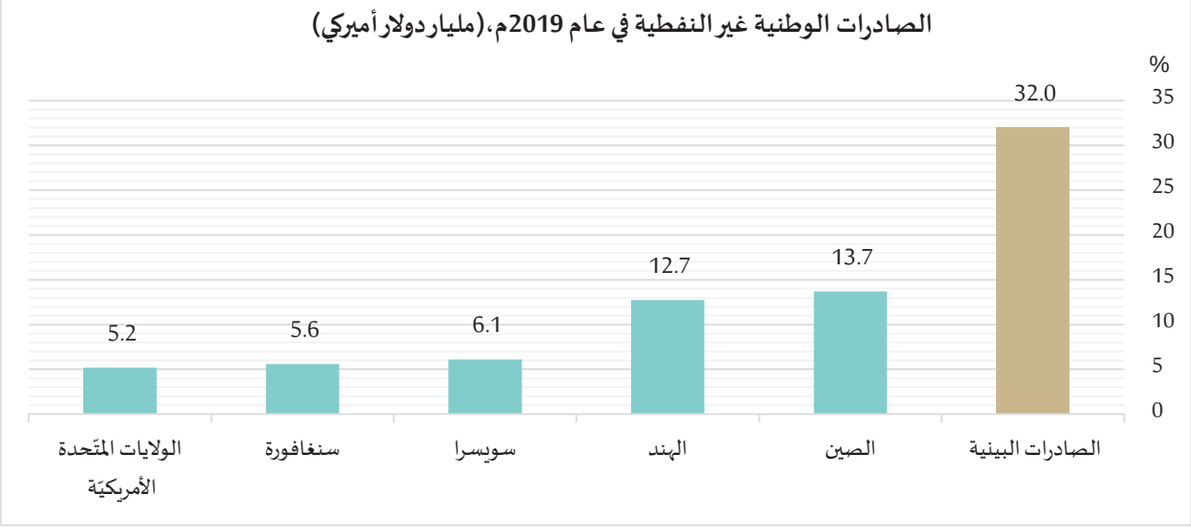

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

8.2- أسواق المال الخليجية

ارتفعت مؤشرات أسواق المال الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2020م مقارنة بالربع الأول من نفس العام حيث تكبدت الأسواق خسائر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام وبلغت ذروتها بنهاية شهر مارس، إذ سجل المؤشر المركب لأسواق مجلس التعاون تراجعاً بنسبة 15.7% بنهاية شهر مارس مقارنة مع الشهر الذي سبقه. ومع رفع بعض القيود المفروضة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وعودة فتح بعض الانشطة للعمل بدأت أسواق المال الخليجية بالتعافي وحقق المؤشر

العام المركب لأسواق مجلس التعاون نمواً بنسبة 9.0% في أبريل، ثم تباطأ النمو في شهر يونيو إلى 0.5% قبل أن يعاود الارتفاع ويبلغ 3.9% بنهاية شهر سبتمبر (جدول رقم 7 وشكل رقم 28).

جدول رقم (7): الأداء الشهري للمؤشر العام لأسواق المال الخليجية، يناير- سبتمبر 2020م (مقارنة بالشهر السابق، %)

أسواق مجلس التعاون	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر
أبوظبي	1.6	-4.9	-23.8	13.3	-2.1	3.5	0.4	5.0	0.0
دبي	0.9	-7.2	-31.6	14.4	-4.0	6.2	-0.7	9.5	1.3
البحرين	2.9	0.2	-18.7	-3.0	-3.1	0.6	1.0	7.0	3.9
السعودية	-1.7	-7.5	-14.7	9.3	1.4	0.2	3.3	6.5	4.5
عُمان	2.5	1.3	-16.5	2.6	0.1	-0.8	1.5	5.7	-4.2
قطر	0.2	-9.1	-13.5	6.8	0.9	1.7	4.1	5.1	1.5
الكويت	0.7	-4.0	-20.6	3.2	0.4	2.7	-3.2	6.6	2.9
مجلس التعاون	**-1.3**	**-7.1**	**-15.7**	**9.0**	**1.1**	**0.5**	**2.8**	**6.4**	**3.9**

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

شكل رقم (28)

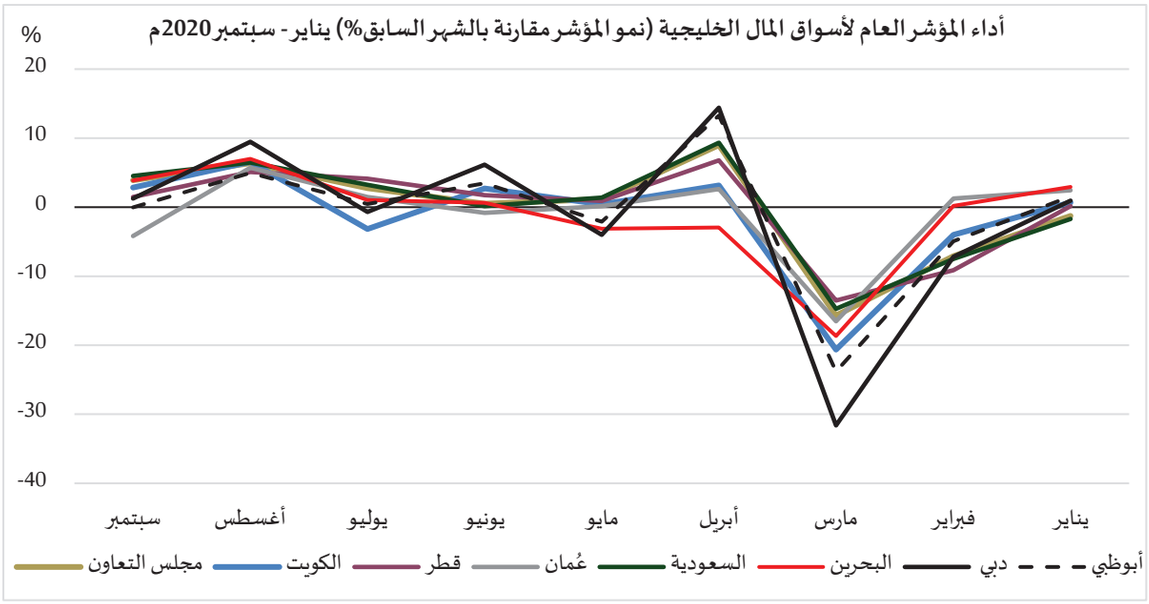

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

وانخفضت القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في شهر يناير وفبراير ومارس بنسبة 2.2% و4.0% ونحو 11.8% على التوالي، في حين نمت خلال الاشهر اللاحقة، لتصل بنهاية شهر سبتمبر إلى 3 تريليون دولار أمريكي، وبنسبة نمو 1.7% مقارنة مع الشهر السابق (شكل رقم 29).

شكل رقم (29)

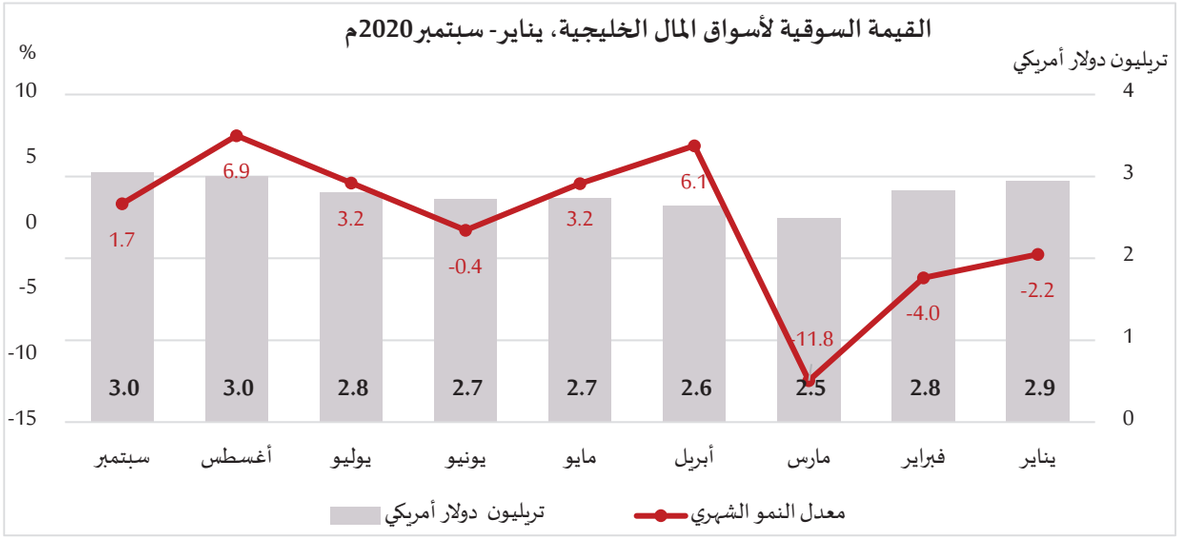

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

9.2- التطورات النقدية والمالية

عرض النقد م1

شهد عرض النقد بمفهومه الضيق م1 لمجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2020م تراجعاً بنسبة 1.2% مقارنة مع الشهر السابق. وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض الودائع النقدية (ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية) بنسبة 1.1% والنقد المتداول خارج البنوك بنسبة 2.3%. وسجلت جميع الدول الأعضاء عدا دولة الكويت معدلات نمو سلبية لعرض النقد م1 تراوحت بين 0.1% في مملكة البحرين و2.8% في سلطنة عُمان.

عرض النقد م2

سجل عرض النقد بمعناه الواسع م2 الذي يتكون من عرض النقد م1 زائد الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل) لمجلس التعاون نمواً طفيفاً بنسبة 0.2% في يونيو 2020م مقارنة مع الشهر السابق. وجاء هذا النمو نتيجة لارتفاع الودائع شبه النقدية بنسبة 1.4% مقارنة بذات الفترة. وفيما يخص الدول الأعضاء، فقد تباين معدل نمو عرض النقد م2 في يونيو، حيث حققت دولة قطر أعلى نسبة نمو بنحو 2.5%، تلتها دولة الكويت بنسبة 1.7%. في حين كانت نسبة النمو 0.5% و0.4% في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، على التوالي، وبالمقابل تراجع عرض النقد في كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية بنسبة 1.1% و0.8%، على التوالي. شكل رقم (30).

شكل رقم (30)

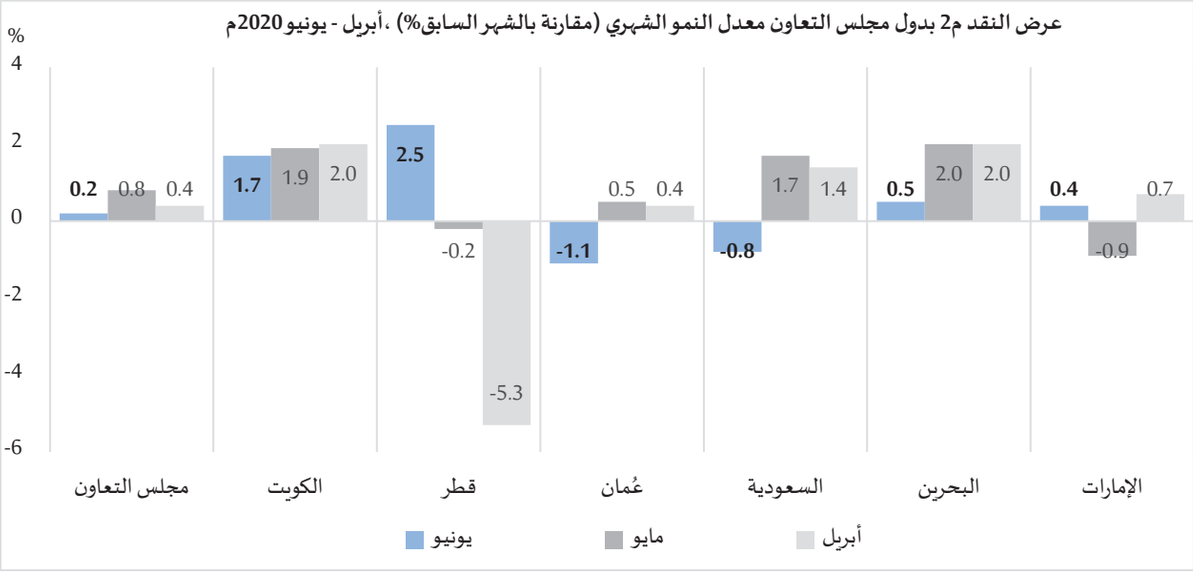

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي.

صافي الأصول الأجنبية

استمر مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) في التراجع من شهر فبراير 2020م إلى شهر يونيو ليصل إلى 637.7 مليار دولار أمريكي كما يبين الشكل رقم (31). وتشمل الأصول الأجنبية الذهب وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج.

شكل رقم (31)

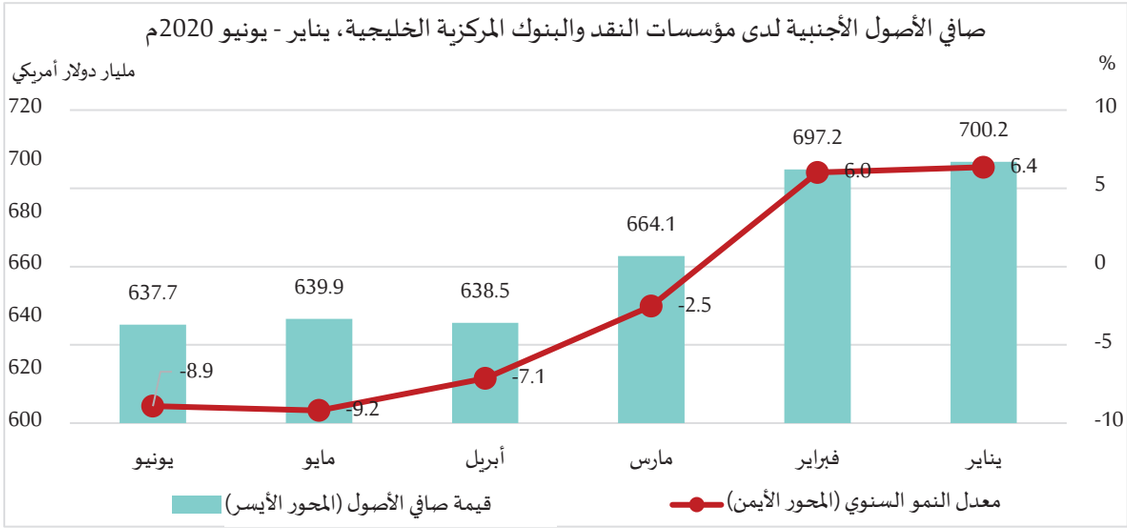

مجموع الودائع المصرفية

بلغ اجمالي الودائع المصرفية حسب الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية العاملة بدول المجلس ما يقارب 1.5 تريليون دولار أمريكي بنهاية شهر يونيو من العام 2020م، مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.1% مقارنة مع الشهر السابق. ويبين شكل رقم (32) مساهمة دول المجلس من مجموع ودائع البنوك التجارية.

وسجلت أغلب دول المجلس معدلات نمو سالبة لمجموع الودائع المصرفية بنهاية شهر يونيو للعام 2020م مقارنة مع الشهر السابق، إذ تراجعت في مملكة البحرين بنسبة 3.0%، وفي المملكة العربية السعودية بنسبة 1.0%، وفي سلطنة عُمان بنسبة 0.5%، وفي دولة الكويت بنسبة 0.4%. في حين سجلت دولة قطر النمو الوحيد بين دول المجلس لمجموع الودائع بشهر يونيو 2020م وجاء بنسبة 2.3%. ولم تسجل دولة الإمارات العربية المتحدة تغيراً يذكر.

شكل رقم (32)

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

10.2- القوى العاملة

بلغ عدد العاملين في دول مجلس التعاون[7] نحو 29 مليون عامل في عام 2019م، مرتفعاً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 4% خلال الفترة 2011-2019م. ولا زالت نسبة العمالة المواطنة قليلة مقارنة مع العمالة الوافدة، حيث بلغت نحو 33% من إجمالي العمالة الكلية في عام 2019م[8]، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها. وهذه البيانات لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة.

[7] يشمل دول مجلس التعاون الست وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية: https://ilostat.ilo.org.

[8] لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

شكل رقم (33)

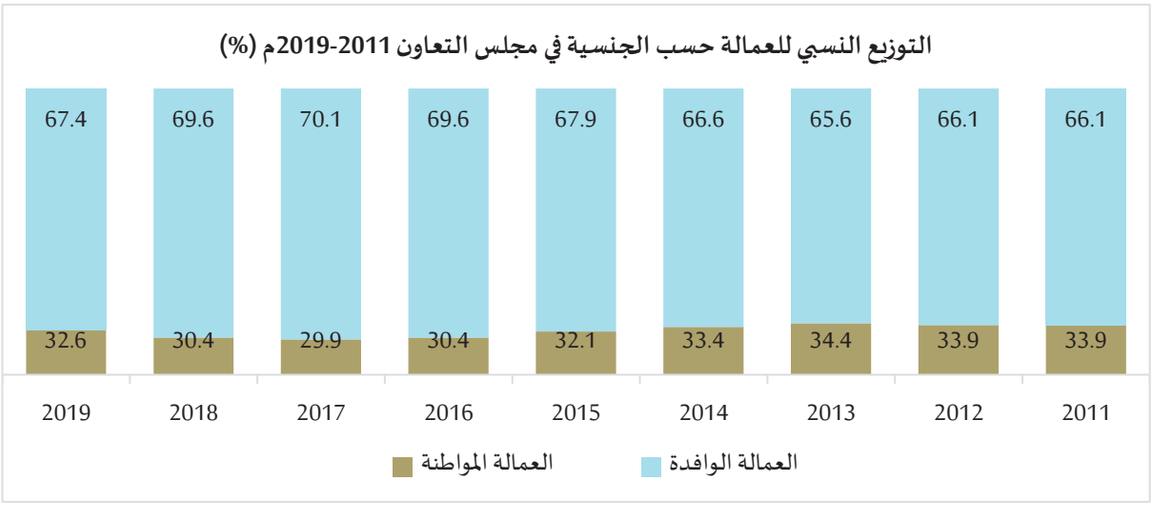

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

وهناك نمط تغير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 4.6% و12.6% في عامي 2018م و2019م على التوالي (شكل رقم 34)، متزامناً مع تراجع في نسب نمو العمالة الوافدة منذ عام 2017م. ويبين شكل 35 نسب تغير عدد العمالة الوافدة على مستوى كل دولة على حدة.

شكل رقم (34)

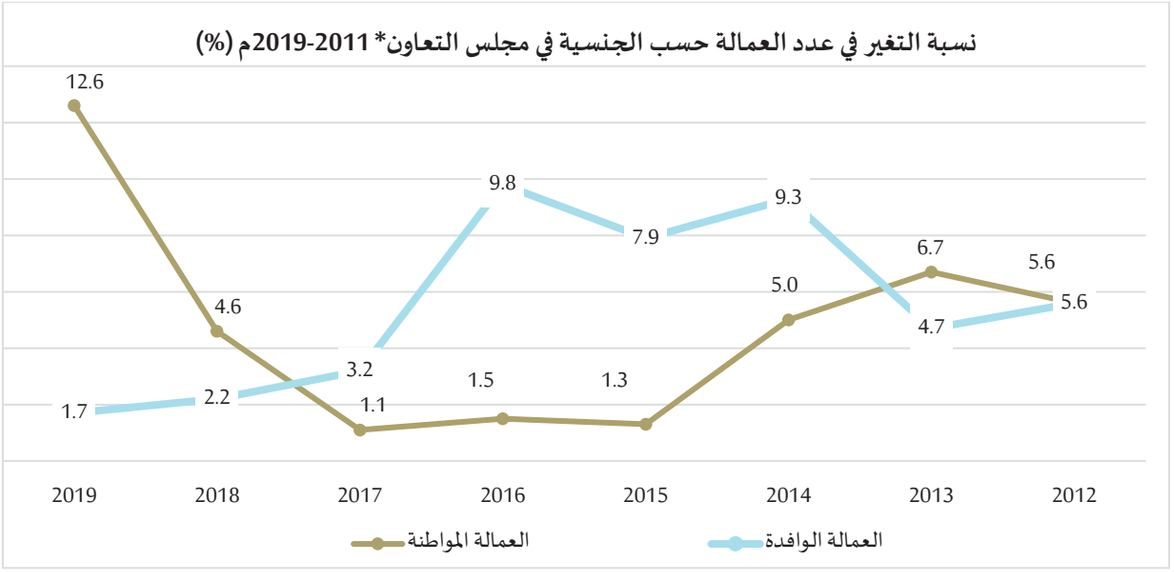

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي
* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

شكل رقم (35)

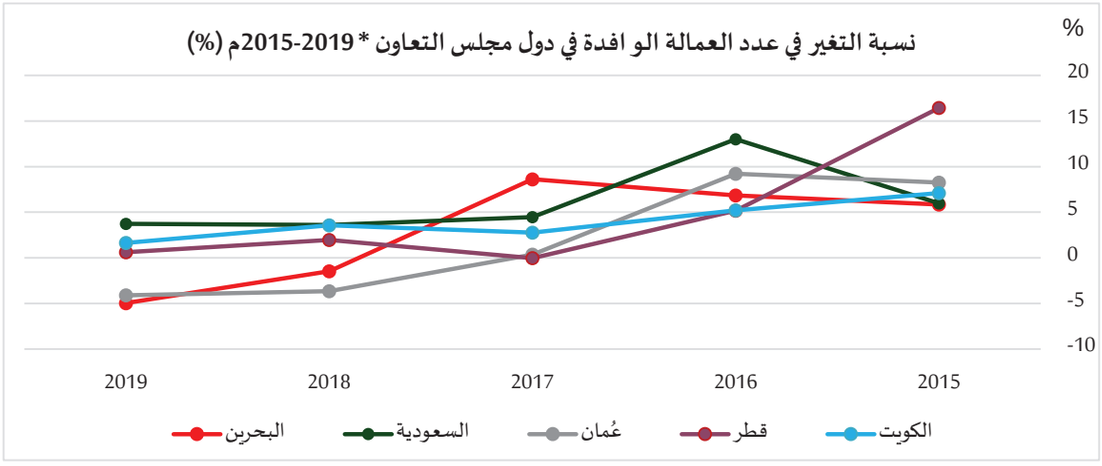

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي

* لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

بالنسبة لمعدلات البطالة للمواطنين[9] في دول مجلس التعاون والمبينة في شكل رقم (36) فإنها غير قابلة للمقارنة نظراً لاختلاف منهجية حساب المعدل، بالرغم من ذلك سجلت بعض دول مجلس التعاون معدلات بطالة عالية، والبعض الآخر شهد استقرارا في المعدل. ومن أجل الحصول على مزيد من التحليل والمقارنة بين دول المجلس لهذا المعدل، من الضروري توفر بيانات تفصيلية حول أعداد المتعطلين عن العمل.

شكل رقم (36)

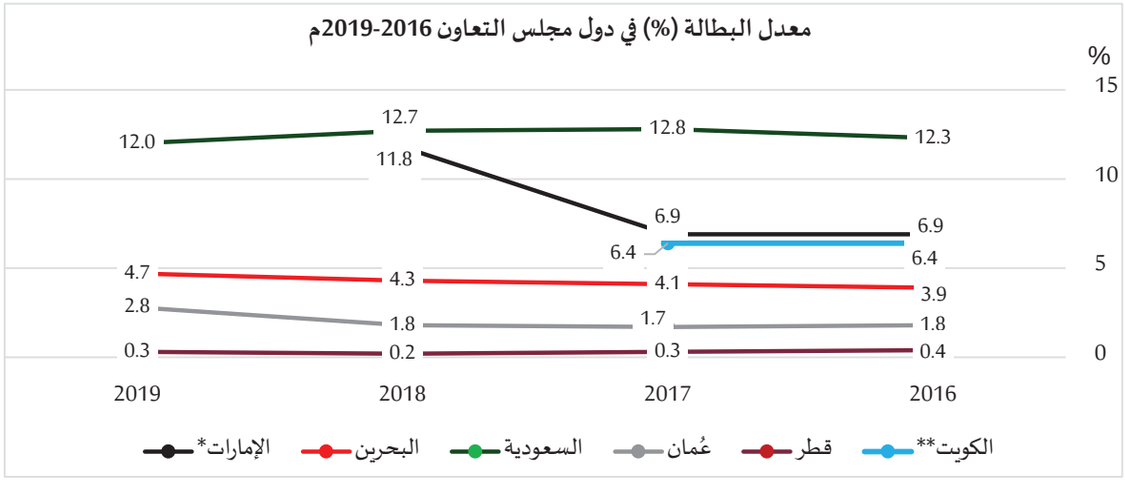

المصدر: مركز الإحصاء الخليجي.

* معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2017م هو لعام 2016م

** معدل البطالة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م، كما أن بيانات عامي 2016م و2017م هي من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.

[9] معدل البطالة غير قابل للمقارنة بين دول مجلس التعاون نظراً لاختلاف منهجية حساب المعدل من حيث مصدر البيانات والتغطية والشمول والاسناد الزمني، ويعرف المتعطل بأنه الفرد غير العامل ويبحث عن عمل بجدية ومتاح للعمل في حال توفرت فرصة عمل مناسبة، حيث يتم حساب معدل البطالة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، من خلال مسح القوى العاملة الذي يعتمد على معايير منظمة العمل الدولية. أما الدول الأخرى مثل مملكة البحرين وسلطنة عُمان، فيتم حساب المعدل من خلال التسجيل عبر المؤسسات المعنية بالتعطل في الدولة، ويتم التحديث دورياً وتسمى البطالة المسجلة.

ثالثاً.

السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تم اتخاذها من قبل دول مجلس التعاون لمواجهة جائحة كوفيد- 19.

جائحة كوفيد-19

واجهت دول مجلس التعاون تحديات كبيرة، مثلها مثل كافة دول العالم، جراء انتشار جائحة كوفيد-19 وهي كيفية حماية الأرواح والحد من انتشار هذا الوباء، من جهة، والحفاظ على الحركة الاقتصادية وعلى تأمين الأفراد لمعيشتهم وعلى حركتهم ومؤسساتهم التجارية، من جهة أخرى. وتحركت دول المجلس بشكل فعّال وسريع في بداية انتشار الجائحة واتخذت الإجراءات اللازمة بالرغم من احتمالات التداعيات الاقتصادية ومن ثم بدأت معظم هذه الدول خلال الربع الثاني من العام 2020م بتخفيف إجراءات العزل الاجتماعي وغيرها من التدابير، كل دولة حسب ظروفها ووضعها الداخلي من ناحية معدلات انتشار الوباء.

ويبين الشكل رقم (37) أدناه مؤشر دولي لقياس شدة الإجراءات[10] التي اتخذتها الدول للتعامل مع جائحة كوفيد-19 والذي يشير إلى أن دول المجلس اتخذت أقصى الإجراءات في شهر مارس 2020م، في حين بدأت تخفيف شدة الإجراءات في شهر يونيو 2020م.

وسارعت دول المجلس عموماً كخطوة أولى للتعامل مع هذه المعضلة بتوفير الأموال اللازمة للقطاع الصحي للحد من انتشار الجائحة. وكذلك قامت هذه الدول لاحقاً إلى توفير الدعم المالي واتخاذ إجراءات وتدابير عديدة لمساعدة القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر وكبير كي تحافظ على استمراريتها على المدى القصير والمتوسط إلى حين القضاء على هذه الجائحة وعودة الحركة الاقتصادية والتجارية إلى طبيعتها، وكان هذا جزءاً من برامج الحماية الاجتماعية، بشكل عام، وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي هي أكثر عرضة للمخاطر من الشركات الكبيرة.

وكذلك، قامت دول المجلس باعتماد سياسات نقدية مناسبة من خلال خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية وضخ الأموال إلى القطاع المالي للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة، هذا إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها لضمان ملاءة القطاع المصرفي والتعامل مع أية انعكاسات لحجم القروض غير العاملة على هذا القطاع.

[10] مؤشر مدى صرامة إستجابة دول مجلس التعاون لمواجهة جائحة كوفيد-19

هذا المقياس المركب يعتمد على تسعة مؤشرات استجابة و يتم القياس وفقا لقيم من 0 إلى 100 (100= الإستجابة الأكثر صرامة). في حال اختلفت السياسات على المستوى المحلي ، سوف يتم عرض المؤشر وفقا لمستوى صرامة استجابة المنطقة الفرعية.

شكل رقم (37)

مؤشر مدى قوة إستجابة دول مجلس التعاون لمواجهة جائحة كوفيد-19

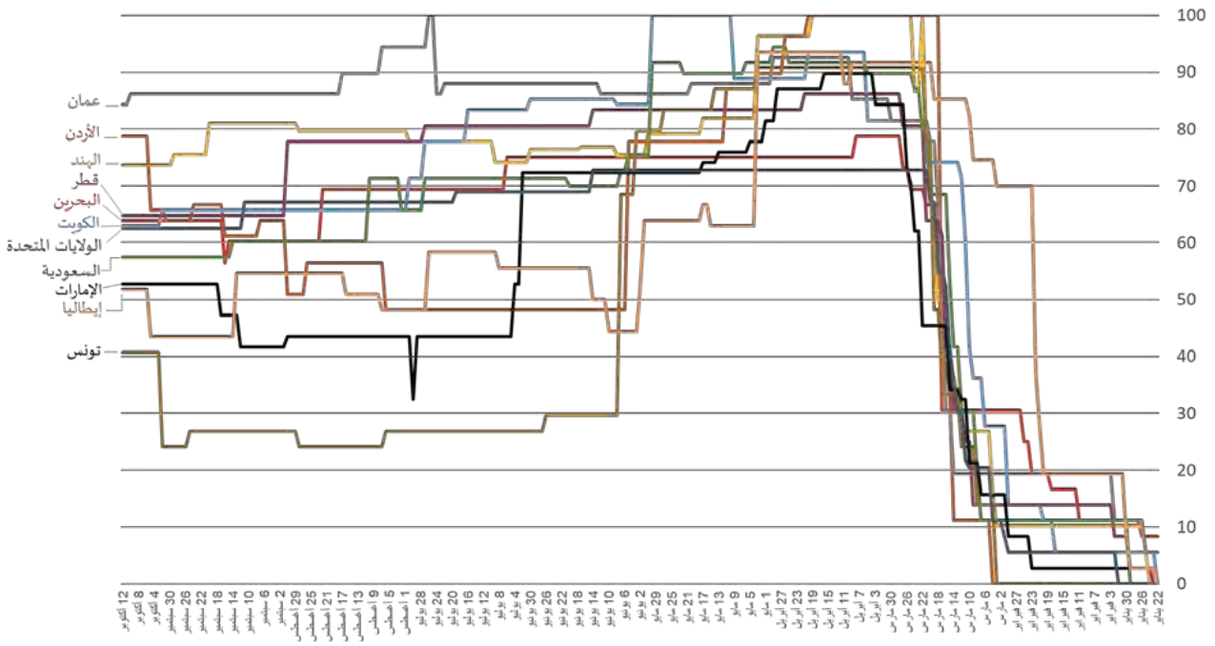

المصـــدر: هال ،وويبســـتر ،و باثريك ، و فيليبس و كيرا (2020). متتبع اســـتجابة الحكومات لتداعيات كوفيد-19 من موقع جامعة أكســـفورد – أخر تحديث بتاريخ 12 أكتوبر 06:30 (بتوقيت لندن) .

ملاحظة: يسجل هذا المؤشـر ببسـاطة عدد السـياسـات و الإجراءات الحكومية المتخذة و مدى وصـرامتها ، ولا ينبغي تفسـيره على أنه "يسـجل" مدى ملاءمة أو فعالية استجابة الدولة . http://ourworldindata.org/coronavirus

يبين الشكل أعلاه مستوى صرامة الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس للتعامل مع تداعيات جائحة كوفيد-19 منذ بداية العام 2020م. ومؤشر صرامة الإجراءات الحكومية أعلاه مؤلف من تسعة متغيرات مثل إغلاق المدارس، وإغلاق مراكز العمل، وتقييد السفر، وغيرها. ويبدو من مؤشرات دول المجلس أن أقصى هذه الإجراءات تم خلال شهر مارس 2020م، ومن ثم بدأت مرحلة استقرار نسبياً حتى شهر يونيو حين اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التخفيف من إجراءات التقييد بشكل كبير حيث أن مؤشرها هو الأقل خلال هذه الفترة.

المصادر

المصادر

1. قاعدة بيانات المركز الإحصائي الخليجي
2. أجهزة الإحصاء الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة
http://www.fcsa.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين
http://www.cio.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان
http://www.ncsi.gov.om

جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر
https://www.psa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw

3. وزارات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
5. قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2020م.
6. إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.
https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RBRTE&f=D
7. ماكروترندز https://www.macrotrends.net/2478/natural-gas-prices-historical-chart
8. منصة ياهو للأسواق المالية: https://finance.yahoo.com/quote/%5EN225/history?p=%5EN225
9. ايكاو، https://www.icao.int/safety/Pages/COVID-19-Airport-Status.aspx
10. منظمة السياحة العالمية، https://www.e-unwto.org/toc/wtobarometereng/18/5
11. المجلس العالمي للسفر والسياحة، https://wttc.org/Research/Economic-Impact
12. قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونوكتاد)، أغسطس 2020م.
13. قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية: https://ilostat.ilo.org